المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 2, 2026, Pages: 343-363

The Repercussions of International Intervention on Political and Security Stability in Libya (2011–2025)

Ramadan Said Abdelhadi Khalifa *
Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya
*Corresponding author: ramadhan72saeid@su.edu.ly

تداعيات التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا من 2011- 2025

أ. رمضان سعيد عبد الهادي خليفة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

Received: 23-06-2026; **Accepted:** 06-09-2026; **Published:** 17-09-2026

Abstract
The concept of international intervention has very important humanitarian considerations in the fleld of international relations in general and international law in particular this study addressed the issue of the repercussions of this international intervention on the state of political and security instability in Libya from 2011 to 2025 the researcher used the descriptive analytical and income approach historically the research has reached several results including that the international intervention in Libya has gone through several stages in which many regional and international parties participated this intervention was characterized by speed and this intervention was employed to achieve reconciliation of each of the intervening parties which plunged the country into a state of chaos in light of the multiplicity of interests the research also reached a number of recommendations including working to limit competing external interventions in internal conflicts in countries because of their negative effects and repercussions on the chances of achieving political and security stability.

Keywords: Repercussions, international intervention, political and security stability, Libya.

الملخص
ان مفهوم التدخل الدولي يكتسي اعتبارات إنسانية بالغة الأهمية في مجال العلاقات الدولية بشكل عام والقانوني الدولي بشكل خاص ، فقد تناولت هذه الدراسة موضوع تداعيات هذا التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لليبيا منذ 2011 حتي عام 2025، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمدخل التاريخي، وقد توصل البحث الي عدة نتائج، من بينها ان التدخل الدولي في ليبيا لقد مر بمراحل عدة ، شاركت فيها العديد من الأطراف الإقليمية والدولية قد امتاز هذا التدخل بالسرعة ، وتم توظيف هذا التدخل لتحقيق مصلحة كل طرف من الأطراف المتدخلة ، مما ادخل البلاد في حالة من الفوضى في ظل تعدد المصالح المتعارضة، كما البحث قد توصل الي جملة من التوصيات من بينها العمل على الحد من التدخلات الخارجية المتنافسة في النزاعات الداخلية في الدول لما لها من تأثيرات وتداعيات سلبية على فرص تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

الكلمات المفتاحية: تداعيات، التدخل الدولي، الاستقرار السياسي والأمني، ليبيا.

المقدمة:

ان للعامل الخارجي الدور الأساسي في بداية الانتفاضة الليبية ، وفي الاطاحة بالنظام الليبي السابق الا ان هذا الدور قد اختلف فيما بعد باختلاف مصالحة بشكل كبير فيما بعد في المرحلة الانتقالية ، فقد كان للعامل الخارجي دور أساسي في الازمة التي اندلعت في 2014،وفيما تمر به حالة ليبيا من عدم الاستقرار وغياب الامن ليزيد بذلك من تعقيدات الوضع الداخلي الليبي ، مما جعل من ليبيا ساحة حرب بالوكالة لأطراف دولية وإقليمية متنافسة لسباب عديدة ، تأتي في مقدمتها رغبة تلك القوي الخارجية في فرض هيمنها على ليبيا بوسائلها المختلفة، مما قد ادي الي صعوبة تحقيق المصالحة بين الفرقاء في الحياة السياسية ، وبذلك فان التدخل الدولي تداعيات سواء كانت على الصعيد السياسي او الأمني للحالة الليبية من 2011حتي 2025.

الإشكالية:

انطلاقا مما قد سبق ذكره في المقدمة فان البحث يسعي الي الإجابة على التساؤل التالي:
ما مدي تداعيات التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا من 2022حتي 2025؟

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي مراحل تطرو التدخل الدولي في ليبيا .
2- اسباب ودوافع التدخل السياسي في ليبيا عام 2011؟
3- ماهي المواقف الدولية والإقليمية تجاه الازمة الليبية ؟
4- ماهي تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسة:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها " **ان للتدخل الدولي تداعيات على حالة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا** " وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لقد تطور التدخل الدولي في ليبيا من خلال عدة مراحل.
2- كانت هناك العديد من الأسباب والدوافع وراء التدخل الدولي في الازمة الليبية .
3- تمثل التدخل الدولي في ليبيا في العديد من المواقف الإقليمية والدولية.
4- لقد تسبب التدخل الدولي في حالة عدم استقرار سياسي وامني في ليبيا.

أهداف البحث:

يهدف البحث للإجابة التساؤل الرئيسي والاسئلة المنبثقة عنه من خلال:

1- توضيح مراحل تطور التدخل الدولي في ليبيا.
2-اسباب ودوافع التدخل الدولي في الازمة الليبية .
3-التعرف على المواقف الإقليمية والدولية تجاه الازمة الليبية.
4- التعرف على تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

أهمية البحث:

تتجلي أهمية هذا الموضوع في الاتي:

1-الاهنية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة لهذا البحث في كون ان موضوع التدخل الدولي من الموضوعات ذات الأهمية في صناعة القرار الخارجي والتأثير على مجريات الاحداث داخل الدولة.

2- الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية في ان نتائج هذا البحث تساعد صانع القرار في عدم تغافل دور العامل الخارجي في التأثير على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا عند صناعة القرارات السياسية المصرية.

منهجية البحث:

لقد اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي والتحليلي** لمعرفة تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الازمة الليبية من 2011 الي 2025، كما اعتمدت الدراسة على **المدخل التاريخي** للتتبع الاحداث والوقائع التاريخية لمراحل تطور التدخل الدولي في الازمة الليبية طيلة الفترة الممتدة من 2011 حتي 2025، فمن خلال المنهج الوصفي يتم استعراض ووصف التدخل الدولي في ليبيا لتكوين صورة شاملة حول ملابسات التدخل الدولي ، اما بالنسبة للمنهج التحليلي فقد استخدم لتفسير الاثار والتداعيات الناجمة عن التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الازمة الليبية .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

المجال الزمني: تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة من بداية التغيير السياسي في ليبيا عام 2011 الي 2025، وهي الفترة التي تم فيها اختيار الموضوع.

المجال المكاني: فان هذه الدراسة تغطي دولة ليبيا.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدراسات السابقة:

1- دراسة: (ابوذيب، 2025) بعنوان : التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام 2011، فقد ركزت هذه الدراسة على القيام بتحليل التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام 2011، فقد تم استعراض تأثير التدخل الدولي في مختلف الجوانب التي تؤثر على مستقبل الدولة، ففي الفصل الأول ، فقد تم تناول الابعاد الأمنية والاقتصادية للتدخل، وقد ناقش اثر التدخل الدولي في خلال مرحلة اسقاط النظام السابق وما قد ترتب على ذلك من تغيرات جدرية سواء على الامن او الاستقرار في البلاد، بما في ذلك من حدوث صراعات واعمال عنف داخلية قد اندلعت عقب سقوط النظام، كما يتم أيضا تحليل التداعيات الاقتصادية ، وخصوصا فيما يتعلق تداعيات الصراع على الموارد النفطية والبنية التحتية للاقتصاد الليبي.

كما ان الدراسة تستمر في تناول التداعيات السياسية والاقتصادية للتدخل الدولي من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير التدخل الدولي على حالة الانقسام السياسي في ليبيا والحرب بين مختلف الأطراف الليبية ، بالإضافة الي دورة في عرقلة جهود التسوية السياسية بين الأطراف الليبية ،كما تعرضت أيضا للأثار الاقتصادية بما في ذلك الاضرار التي قد الحقت بالاقتصاد الليبي نتيجة التدخل الدولي، واستغلال الموارد النفطية. (لطفي، 2021)

التعقيب على الدراسة السابقة:

لقد تناولت الدراسة السابقة التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا عام 2011، وبالتالي فقد كانت أوجه الاختلاف فيها عند دراستي الحالية انها قد تناولت التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية بشكل عام وقد كانت اكثر تركيزا على 2011، وخصوصا على التداعيات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي ، بينما دراستي الحالية فهي قد ركزت على تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي من 2011 الي 2025، اما حيث أوجه التشابه فان الدراستان قد تناولتا موضوع واحد وهو موضوع التدخل الدولي في ليبيا.

2-دراسة: (سوميه، عبد الكريم، 2023) بعنوان: التدخل الدولي في ليبيا وانعكاسه على امن واستقرار الدولة الوطنية، ان هذه الدراسة تسعي الي تسليط الضوء على كل الاحداث في ليبيا منذ بداية اندلاع الثورة في ليبيا، والتركيز على التدخل في ليبيا في الازمة الليبية وتوتر الأوضاع فيها وتدهور الظروف ، ودخول ليبيا في دوامة الصراعات الداخلية ، والتي قد كشفت النوايا الحقيقية وراء التدخل الدولي لدي كل الأطراف، مما قد اثر على ليبيا وعلى دول الجوار، ليبقي الحل في يد الليبيين وحدهم ، القائم على الوحدة الوطنية ولم الشمل بعيد عن التدخلات الدولية والانقسام السياسي ،وذلك من اجل إعادة بناء الدولة الليبية وامنها واستقرارها. (عبدالكريم و سوميه، 2023)

التعقيب على الدراسة السابقة:

لقد تناولت الدراسة السابقة التدخل الدولي في ليبيا وانعكاسه على امن واستقرار الدولة الوطنية ، وبالتالي فقد كانت أوجه الاختلاف عند دراستي الحالية انها قد تناولت انعكاسات التدخل الدولي على الجانب الأمني وبناء مؤسسات الدولة الليبية، وبالتالي فكان مجال التركيز كانت على الجوانب الأمنية ، بينما دراستي الحالية فهي قد ركزت على تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني من 2011 الي 2025، اما حيث أوجه التشابه فان الدراستان قد تناولتا موضوع واحد وهو موضوع التدخل الدولي في ليبيا.

3- دراسة:(الزواهرة، 2023) بعنوان: التدخل الدولي في ليبيا بين مصالح القوي الكبرى والنزاعات الداخلية الليبية بين عامي (2011-2021)، تركز هذه الدراسة على التدخل الدولي بين عامي (2011-2021) ، وتدرس العلاقة بين مصالح القوى الكبرى وطبيعة الصراعات الداخلية في ليبيا ، وقد تبني البحث المنهج الوصفي التحليلي وقد خلص الي ان الصراع القائم في ليبيا هو نتيجة للتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا، كما ان الدراسة تسلط الضوء على أهمية حل النزاعات الداخلية عبر المزيد من الجهود الدولية بدلا من تأجيج الصراعات، كما تم تحديد ان الثورة الليبية في 2011، كعامل رئيسي في استمرار الازمة الليبية وصعوبة إيجاد حل يرضي جميع الأطراف المعنية بالصراع، وقد خلصت الدراسة الي ان مصالح القوي الخارجية لعبت دورا مهما في دعم القوة المتنامية ، مما ادي الي تفاقم الأوضاع المعقدة أصلا في ليبيا. (الزواهرة، 2023)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التعقيب على الدراسة السابقة:

لقد تناولت الدراسة السابقة التدخل الدولي في ليبيا بين مصالح القوي الكبرى والنزاعات الداخلية الليبية بين عامي (2011-2021) ، وبالتالي فان هذه الدراسة تركز على التدخل الدولي من ناحية الاختلاف والتضارب في المصالح للقوي الكبرى ومساندها لطرف دون الاخر في الصراعات الداخلية بين الأطراف الليبية ، مجال التركيز ، بينما دراستي الحالية فهي قد ركزت على تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا من 2011 الي 2025، اما حيث أوجه التشابه فان الدراستان قد تناولتا موضوع واحد وهو موضوع التدخل الدولي في ليبيا.

4-دراسة: (صافو، عطية ،2021) بعنوان : التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الازمة الليبية، ان هذه الدراسة تركز على التدخل الدولي من طرف قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) ، من المنظور القانوني والإنساني، حيث ان هذا التدخل جاء بناء على القرار الاممي رقم 1973، غير انه من خلال تطبيق هذا القرار قد نشب جدل دولي بشان مبدا التدخل الدولي ولحماية المدنيين في ليبيا ، فهناك من راي في التدخل هو حماية للشعب الليبي من نظام معمر القذافي (فرنسا ، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية) ، بينما طرف اخر راي بضرورة الحفاظ على سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، (دول عالم الجنوب) ، بحجة الحفاظ على سيادة الدولة، حيث تعتبر اهم مبدا في التنظيم الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة، بينما التيار الأخير دعا الي ترشيد مبدا التدخل الإنساني بحيث يتم الاعتراف به وقبوله، ولكن من خلال وضع ضوابط وتدابير كفيلة بضمان موضوع تطبيقه. (عطية و صافو، 2021)

التعقيب على الدراسة السابقة:

لقد تناولت الدراسة السابقة التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الازمة الليبية، وبذلك فقد كانت أوجه الاختلاف عند دراستي الحالية انها قد تناولت التدخل الدولي من ناحية مسؤولية الحماية ، أي تناولتها من جانب قانونية وانساني

للتدخل ، بينما دراستي الحالية فهي قد ركزت على تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني من 2011 الي 2025، اما حيث أوجه التشابه فان الدراستان قد تناولتا موضوع واحد وهو موضوع التدخل الدولي في ليبيا.

تقسيم البحث:

يتكون البحث من اربع مباحث هي :

المبحث الأول: التدخلات الدولية خلال مرحلة سقوط نظام القذافي 2011، والمبحث الثاني: أسباب ودوافع التدخل الدولي في الازمة الليبية، والمبحث الثالث : المواقف الإقليمية والدولية تجاه الازمة الليبية، والمبحث الرابع : التداعيات السياسية والأمنية للتدخل الدولي في الازمة الليبية.

المبحث الأول: التدخلات الدولية في الازمة الليبية من 2011 حتي 2025.

أولا: التدخل الدولي خلال مرحلة سقوط نظام القذافي 2011.

1- قرار مجلس الامن رقم – 1973 (2011).

مع اندلاع الاحداث في ليبيا في فبراير عام 2011، قد اصدر مجلس الامن العديد من القرارات تجاه الازمة الليبية ، كان أولها القرار رقم 1970 في 26فبراير عام 2011، ثم قد صدر القرار1973في 17 مارس، من اجل وضع اطار أوسع للتدخل الدولي في ليبيا ، وقد كان بارزا فيه حظر الطيران بهدف حماية المدنيين، كما استمر مجلس الامن في التأكيد على استمرار حظر دخول السلاح الي ليبيا على مدي الفترة اللاحقة. (عمر، 2019، صفحة 55)

ولقد استند مجلس الامن الي الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقد نص القرار على السماح للدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة ، من اجل حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المهددين بالهجوم، كما قد اقرت منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية ،ومنع أي وجود لقوات اجنبية على الأراضي الليبية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وقد اعتبر هذا القرار لحظة مفصلية في تطور مبدا مسؤولية الحماية ،والتي تسمح للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جماعية عندما تعجز الدولة عن القدرة عن حماية سكانها، كما ان القرار قد حظي بدعم دولي واسع في بدياته نتيجة للمخاوف من تعرض المدنيين لأعمال قتل جماعية وخاصة في مدينه بنغازي.
الا ان القرار قد اثارة منذ صدوره نقاشات واسعة حول حدود التفويض للقوات الدولية ، فبينما نص القرار على حماية المدنيين ، لم يتضمن على أي إشارة صريحة على تغيير النظام السياسي ، او اسقاط القيادة الحاكمة، وقد اصبح هذا الجدل لاحقا احد اهم المحاور التي دارات حولها انتقادات المواجهة للتدخل الدولي في ليبيا. (ذياب، 2026، صفحة 566)

2- حلف شمال الأطلسي في ليبيا 19-3-2011.

استند التدخل العسكري الدولي لحلف شمال الأطلسي الي قرار مجلس الامن (1973) والذي يقضي بان تقوم الدول المعنية باتخاذ التدابير اللازمة من اجل تنفيذ الحظر الجوي ، كما قد ورد في المادتين 8و9، كما ان حلف شمال الأطلسي استند الي قرار جامعة الدول العربية رقم(7298) والصادر في مارس 2011، والذي يطلب من مجلس الامن تحمل مسؤوليته تجاه تدور الأوضاع الإنسانية في ليبيا ، ومن ثم فان الحلف فقد ضاعف من المبررات القانونية اللازمة للقيام بالجملة العسكرية على ليبيا، على الرغم من ان قراري جامعة الدول العربية ومجلس الامن اقتصر على فرض حظر جوي على الطيران من اجل حماية المدنيين، الا ان العمليات العسكرية تعدت ذلك، الي قصف للمقرات والمواقع الرسمية، لتفسير توسع الحلف في عملياته تحت تقييمه بأهمية ليبيا من الناحية الاستراتيجية كممر نحو دول الساحل الافريقي وتزايد احتمالات ظهور الجماعات الإرهابية ، ولقد كان من الملفت انه قد اعلن وقف عملياته عقب مقتل معمر القذافي رغم تفاقم مشكلات الدولة وانفلات السلاح. (عمر، 2019، الصفحات 62-63)

3- التحول من حماية المدنيين الي تغيير النظام .

ان التحول في اهداف التدخل الدولي من اكثر القضايا كانت اثارة للجدل في حالة الازمة الليبية، حيث ان العملية العسكرية قد بدأت تحت شعار حماية المدنيين ، الا ان التطورات الميدانية اللاحقة أظهرت انتقالا تدريجيا نحو دعم المعارضة المسلحة واضعاف النظام القائم وصولا الي اسقاطه في أكتوبر في 2011.
حيث يري كوبرمان ان العمليات العسكرية قد تجاوزت حدود التفويض الذي قد منحها مجلس الامن ، حيث تحولت من مهمة دفاعية الي عملية عسكرية قد ساهمت بشكل مباشر في اسقاط النظام السياسي الليبي ، كما يشير بعض الباحثين الي ان استهداف مركز القيادة التابعة للنظام ودعم المعارضة سياسيا وعسكريا قد ساعد في إعادة تعريف طبيعة المهمة العسكرية بعيد عن أهدافها الاصلية، وقد ترتب على هذا التحول نتائج مهمة بالنسبة للمستقبل الدولة الليبية ، اذا ان اسقاط النظام لم يكن مصحوبا بمؤسسات بديلة تكون قادرة على إدارة شؤون الدولة والحفاظ على الامن والاستقرار ، وبدلا من ذلك فان الدولة دخلت في مراحل انتقالية اتسمت بضعف السلطة المركزية ، وظهور العديد من الفاعلين المسلحين الذي يتنافسون على النفوذ والسلطة. (ذياب، 2026، صفحة 567)

ثانيا: التدخلات الدولية في فترة مرحلة ما بعد سقوط النظام عام 2011

1- التدخلات الدولية في مرحلة المؤتمر الوطني العام.

اول برلمان تم انتخابه في يوليو 2012 ، بعد القيام بالتغير السياسي في 2011، وهو يتكون من 200 عضو وقد انبثقت منه عدة حكومات عبدالرحيم الكيب – مصطفي بوشاقور- على زيدان –عبدالله الثني – احمد معيتيق.
وقد كان مقررا وفقا للإعلان الدستوري ان تنتهي ولايته في فبراير 2014، ومع ذلك اصدر قرار تمديد مدته الي مدة عام اخر، ومع عدم الرضا الشعبي وخروج المظاهرات الرافضة لذلك فقد اضطر الي تشكيل لجنة فبراير التي اقترحت جسم تشريعي مجلس النواب ، وهذا ما قد وافق علية المؤتمر الوطني من خلال تعديل الإعلان الدستوري. (علي س.، 2025، صفحة 312)
لقد شكلت الجهات الفاعلة الدولية عنصر محوريا في تطور احداث الازمة الليبية منذ عام 2011، وبذلك فان الازمة الليبية لم تعد شاننا داخليا بحتا، بل تحولت الي ساحة تداخلت فيها العديد من العوامل المحلية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والإقليمية والدولية ، وقد اسهم التضارب في المصالح واختلاف مناهج هذه الأطراف في تعقيد حالة النزاع الليبي واطالة امدة، على الرغم من تعدد المبادرات الرامية لحلة.

ومن ابرز هذه الجهات الفاعلية الدولية الأمم المتحدة، والتي قد اطلعت بدور محوري في إدارة العملية السياسية في ليبيا عبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (اونسميل) ، وقد قامت الأمم المتحدة بجهود الوساطة والحوار السياسي ، وقد أشرفت على العديد من الاتفاقيات الرسمية. (الشوشان، 2026، صفحة 626)

ففي ظل الانتشار الواسع للسلاح والذي قد خلفته تراسانه القوات المسلحة الليبية ، وما قد ترتب على ذلك من تهديد للسلم والامن الدولي والإقليمي وخاصة في المناطق الساحلية فقد اجتمع مجلس الامن الدولي في 31 اكتوبر2011، وقد اصدر القرار رقم (2017) لسنه 2011، مشددا فيه على مدي خطورة انتشار الأسلحة الفردية والخفيفة والغير المشروعة في المنطقة الساحلية، وقد ناشد السلطات الليبية على ضرورة التوصل مع منظمة حظر الأسلحة الكيماوية من اجل تدمير مخزونها ، وفقا للالتزامات الدولية المتعلقة بذلك.

وفي 12من مارس 2012، فقد اصدر مجلس الامن قرار بأجماع أعضائه القرار رقم (2040) لسنه 2012، والقاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا مدة عام اخر، حيث يتمثل عمل هذه البعثة في مساعدة السلطات الليبية في تحديد الاحتياجات والاولويات الوطنية ، ودعم الجهود الليبية في مختلف المجالات ، منها إدارة عملية التحول الديمقراطي ، والعمل على تعزيز سيادة القانون ، رصد أي انتهاكات لحقوق الانسان، والتصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة.

وفي 14مارس 2013، قد اصدر مجلس الامن بأجماع أعضائه القرار رقم (2095) لسنة 2013، تحت البند السابع، والذي يقضي بضرورة معاقبة منتهكي حقوق الانسان في ليبيا، والأفراج عن المعتقلين في السجون غير الرسمية وبشكل تعسفي، الي جانب تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لمدة عام اخر، للمساعدة في إدارة العملية الديمقراطية في ليبيا، وتعزيز سيادة القانون ، ورصد رعاية حقوق الانسان، وإعادة الامن والاستقرار، والتصدي للانتشار الأسلحة ، وبناء قدرات الحكومة ، ودعم جهود المصالحة والعدالة الانتقالية ، وتخفيف الحظر على تزويد الحكومة بالأسلحة ، ومسالة تهريب السلاح على اعتبار انها تهدد السلام والامن الدوليين. (ادبيش و الرشيد، 2017، الصفحات 87-88)

وفي سبتمبر لسنه 2014، بقرار من المؤتمر الوطني ، قد تم تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي بدعم إقليمي ، ونظرا للتكتلات العسكرية المؤيدة والمعارضة ، فقد دخلت ليبيا في صراع مسلح اطلق علية "فجر ليبيا" ، فقد سيطرت فيه قوات الدروع على معظم مناطق الغرب الليبي ، وبتدخل من الأمم المتحدة قد تم الاتفاق على تشكيل ثلاث هيئات : المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة ، لتتعمق الازمة في ليبيا بعد الانقسام الي حكومتين واحدة في الشرق برئاسة عبدالله الثني والثانية في الغرب الليبي بقيادة فايز السراج (عبدالكريم و سوميه، 2023، صفحة 77)

وبرغم كل الجهود الحثيثة التي قد بذلتها الأمم المتحدة وبعثتها على مدي سنوات عدة، الا انها لم تجد مخرج للازمة الليبية القائمة ، ولم تنجز أي اختراقا حقيقيا لجميع الفرقاء الليبيين وتجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الصراع الليبي ، كما انه لم تنجح كل المبادرات والخيارات السياسية في احراز أي تقدم قد يذكر في مسار حل اللازمة الليبية ، نظرا للكوابح والعراقيل الدولية والإقليمية ، ودورها في القيام بتغذية الفرقاء الليبيين ، بما ادي بتدخلاتها الي مزيد من تصلب في موقف الأطراف الليبية المحلية ، في ظل عجز النخب الليبية على التحرك بصفة مستقلة، فقد دخلت البلاد في حروب بالوكالة لصالح اجندات دولية وإقليمية ، لتذهب بعدها ليبيا منقسمة على نفسها بين شرق وغرب متناحرين، مما قد جعل من خيار التسوية بين الفرقاء الليبيين مشكلة يصعب حلها طلاسمها بكل تعقيداتها. (القايدي، 2023)

2- التدخلات الدولية في مرحلة مجلس النواب .

لقد جرت الانتخابات التشريعية لمجلس النواب في 25 يونيو 2014، بعد القيام بتعديل الإعلان الدستوري، ليكون البديل عن المؤتمر الوطني في انهاء المرحلة الانتقالية ، ووفقا لما ورد تعديل تكون مدينة بنغازي هي المقر للمجلس، ووفقا للإعلان الدستوري عقد جلسات المجلس في أي مدينة اخري .

وقد عقد اول جلسات البرلمان في مدينة طبرق ، على اعتبار ان مدينة بنغازي تشهد حالة امنية غير مسبوقة، الامر الذي جعل من المحكمة الدستورية العليا تصدر قرار يقضي ببطلان الانتخابات البرلمانية استنادا الي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الية التسلم بينه وبين المؤتمر الوطني ، وعدم دستورية مقترحات لجنة فبراير، فقد رفض مجلس النواب القرار، وقد حكومة برئاسة عبدالله الثني، بينما المؤتمر الوطني قد عاد لعقد جلساته من جديد ، وشكل حكومة الإنقاذ برئاسة عمر الحاسي .

يمكن اعتبار ذلك بداية فعلية الانقسام السياسي في ليبيا وتجسيده واقعيا للمؤسسات السياسية والحكومية ، وقد تلاها انقسام باقي مؤسسات الدولة السيادية الأخرى ، وبذلك اصبح هناك برلمان وحكومة في الشرق وبرلمان وحكومة في الغرب. (علي س.، 2025، صفحة 313)

ولذلك فقد مرت الدولة الليبية بعدة مسارات بعد سقوط النظام السابق، مسار حيث شهدت ليبيا تغير في نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وبالأخص وضعها الأمني والعسكري ، والذي قد افرزها سقوط النظام فيها ، ابتداء من تشكيل المجلس الانتقالي ، الي انتخاب المؤتمر الوطني ، ثم الانقسام السياسي والعسكري في 2014، كذلك اتفاق الصخيرات في عام 2015، وجمود الازمة الليبية في عام 2017، وفشل جهود الأمم المتحدة ، وصولا الي معركة طرابلس في عام 2019. (لطفي، 2021، صفحة 8)

ولذلك فان حالة الانقسام السياسي الليبي ، قد شهدت في ظلها ليبيا تحولا في طبيعته ، من التعاون الي التنافس، في التدخلات الدولية ، مشكلة تلك الخريطة الدولية من الانقسام ، حيث انتقل التنافس التركي الروسي من سوريا الي ليبيا ، بدعم عسكري لطرفين مختلفين في الصراع ، كما ان تركيا وقطر تقف مع بعضهم جانبا الي جنب من اجل الدفاع عن مصالحهم ، في حين ان كل من تركيا ومصر قد دخلتا في تصعيد عسكري مع بعض على الأراضي الليبية ، وقد وقفت كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والامارات داعمة الي مصر، كل هذه التداخلات الدولية التنافسية على الأراضي الليبية قد زادت الامر سوء وجلبت عمليات عدم عودة الاستقرار، مبينة عن الوجه الحقيقي لكل طرف من التدخل.

فمع تمركز حكومة فائز السراج في طرابلس في 2016، تحرك الجيش الليبي بقيادة المشير اركان حرب خليفة بلقاسم حفتر ، بعد ان اعلان تحرير بنغازي كاملة من الجماعات الإرهابية الي مدينة طرابلس ، وبعد معارك طاحنة ، فعلى اثر تلك الاحداث فقد اجتمع كل من فائز السراج والمشير خليفة بلقاسم حفتر في باريس، وقد تعهد على اخراج البلاد من الفوضى ، واقر اجراء انتخابات في 2018، الا ان نظرا الي تعارض المصالح الدولية الداعمة للأطراف الليبية المختلفة قد عاد الصراع بين الأطراف ، بتدخل روسي تركي دعم كل منهم لطرف من اطراف الصراع . (عبدالكريم و سوميه، 2023، صفحة 76)

ان اتخاذ الصراعات في ليبيا بعد دوليا بتعدد الفواعل الدولية والإقليمية المنخرطين فيه من اجل مساندة احد الأطراف المتنازعة ، وهي مدفوعة بدوافع مختلفة جوهريا عن تلك التي قد سادت في الأصل، ان تدويل النزاع يشكل رهانا جيواستراتيجي يقوض محاولات منظمة الأمم المتحدة من اجل دعم عملية السلام في ليبيا ، حيث زادت مخرجات مخاطر الحرب الاهلية في ليبيا والتي اصبحت تشكل اليوم اكبر تهديدات للأمن الدولي، حيث اخذت القضايا الجيواستراتيجية للنزاع في ليبيا بعدا جديد اكثر تعقيدا وخطورة ، كما ان الحرب منعطفات حساسة في سبتمبر2019، عندما انضمت قوات روسيا لحلبة الصراع لتعزيز ومساندة الجيش الليبي بقيادة المشير اركان حرب خليفة بلقاسم حفتر، لتقوم تركيا بالرد على الفور بنشر قوات برية لمساندة ودعم الجيش الوطني في الغرب الليبي ، بالإضافة الي ذلك قد أرسلت جهات خارجية مرتزقة سوريين وتشادين وسودانيين، بالإضافة الي طيران مسير، وأنظمة دفاع ارض – جو ومعدات وتكنولوجيا حديثة اخري من اجل تحويل الحرب لصالح عملائها. (حسام و عماد، 2020، صفحة 68)

وبذلك فقد كان التدخل الدولي هو السمة البارزة في حالة الصراع الليبي ، فقد قامت دول حلف الناتو وحلفائهم بإنشاء علاقات مع عدة مجموعات مسلحة تشكلت في السابق لمحاربة نظام القذافي ، وقد برزت دول كثيرة قد كانت اقل مشاركة في الصراع الليبي في 2011، وهي روسيا ومصر وتركيا ، بشكل اكبر الي الواجهة.

وقد استخدمت الدول المتدخلة في ليبيا لتحقيق مصالحها الخاصة وكلاءها المسلحين على الارض لتعزيز أولوياتها المتنوعة والمتنافسة أحيانا، حيث تشمل هذه الأولويات مكافحة الإرهاب ، ومعالجة قضية الهجرة غير الشرعية ، وأيضا السيطرة على الموارد النفطية ، ومكافحة التطرف الديني ، وتامين القواعد الاستراتيجية داخل المناطق ذات الأهمية في الجيوسياسية في البلاد. (ويليامز، 2023)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الثاني : أسباب ودوافع التدخل الدولي في الازمة الليبية.

أولا: الدوافع السياسية.

لقد عرفت ليبيا العديد من الاحداث السياسية، والتي قد اثارت الجدل في الأوساط الدولية ، والتي قد خلقت لليبيا الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الاحداث على أساس منطق الدولة القوية، والتي لها راي على الصعيد الدولي، مما قد اسفر عنها تطبيق عقوبات على ليبيا قد أدت بعدها الي التدخل الدولي فيها، والاطاحة بالنظام القائم ، ويمكن حصر بعض هذه الأسباب في الأسباب في الاتي:

أ- قضية لوكربي 1988م.

ب- البرنامج النووي الليبي: اذا ان هذا البرنامج الليبي لتطوير قدراتها النووية يمتد من السبعينات الي اواخر 2003.

ج-طبيعة النظام الجماهيري السابق: اذا ان العالم الغربي يري في نظام معمر القذافي على انه نظام دكتوري وانه من اخر الدكتوريات الموجودة في العالم.

د- كيفية التعامل مع الانتفاضة الليبية في 2011.

هـ - اخفاق النظام في كيفية التعامل مع الازمة. (العجرم، 2020، صفحة 376)

ان التدخل الخارجي لطالما قد كان عاملا جوهريا في تشكيل تاريخ ليبيا القديم والحديث والمعاصر ، فيما يتعلق بالأزمة الليبية 2011، فقد كان للتدخل الدولي دور كبير في تأجيج وانفجار الازمة الليبية ، وهنا تجدر الإشارة الي ان نظام معمر القذافي لم يكن على وفاق تام مع معظم القوي الدولية والإقليمية ، بل قد كان هناك صراعات وعداء وتعارض في المصالح بين النظام السابق والدول الغربية بصفة خاصة ، والتي تسعي دائما الي ضمان وصول أنظمة حكم تكون موالية لها لتحقق لها اهدفها وتسيطر عليها، ففي الواقع قد كان هناك كرة وعداء قد تراكم وتطور على مدي عدة عقود بين نظام القذافي والقوي الإقليمية والدولية ويمكن ارجاع ذلك الي العديد من العوامل والاسباب السياسية والاقتصادية والامنية.

فيما يتعلق بالأسباب السياسية ، فقد كان الغرب ينظر الي القذافي على انه شخص براغماتي ، فهو لا يمكن باي حال من الأحوال التنبؤ بسياساته خاصة في طموحاته في المحيط العربي والافريقي، ودعمة السابق لكب حركات التحرر في العالم تقريبا ،والذي يراه الغرب في منظورة بانه داعم الي الإرهاب ، ولعل الجيش الايرلندي الا هو خير مثال على ذلك، كما ان القذفي قد تبني طيلة فترة حكمة خطاب حاد ضد الإمبريالية الغربية، وقد سعي في مواقف عديدة الي توحيد الصف العربي والافريقي ضد النفوذ الغربي ، وانتقاده وتحديه المستمر لقواعد وقوانين النظام الدولي ، لدرجة قد وصلت به الي تمزيق ميثاق الأمم المتحدة في عام 2009، في خطابة الشهير في الأمم المتحدة في نيويورك، ووصفة مجلس الامن بانه مجلس الرعب الدولي (كلوخ و الصلف، 2026، الصفحات 26-27)

كما ان بعض الدول المتدخلة في ليبيا يرتبط تدخلها بدوافع تاريخ نفوذها الاستعماري ، أي بقصد القدرة على التأثير، وهذا فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية الليبية ، فالمنطقة الشرقية على سبيل المثال في ليبيا لها قوة دفع مركزي نحو الجنوب الليبي ، وهو ما قد جعل من فرنسا تقف مع المشير اركان حرب خليفة بلقاسم حفتر، لأنها لا تريد ليبيا لذاتها انما هي تريد افريقيا ، إضافة الي السيطرة على ليبيا بوابة افريقيا الشمالية ، اما بالنسبة لتركيا فان دوافعها السياسية للتدخل في ليبيا والدول العربية بشكل عام ، فهي لأسباب تتعلق بالإرث التاريخي والممتد الي العهد العثماني ، والذي قد كان يسيطر فيه العثمانيين، لذلك فان تركيا تعتبر ليبيا البعيدة عنها جغرافيا موقعا استراتيجيا في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ، وهي مدخل لتامين مصالحها ونفوذها في شمال شرق افريقيا ، تزامنا مع تراجعها في الساحة السودانية، بالإضافة الي الارتباط الليبي بمنطقة شمال افريقيا ، وخصوصا المغرب وتونس والجزائر، والتي تسعي تركيا الي لاجتذابهم لموقفها في الازمة الليبية ، ولعل أيضا من الدوافع الخفية التي دفعت الرئيس التركي رجب طيب ارد وغان يخوض غمار المغامرة الليبية في محاولة منه للأقراب من الحدود المصرية ، لاعتقاده ان الاقتراب من الحدود المصرية بانه سوف يكون شوكة في خاصراتها. (حمزة، 2020، الصفحات 390-391).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانيا: دوافع اقتصادية وامنية .

تقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع الرئيسية لكثير من الدول المتدخلة في ليبيا ، اذ ان هذه الدول تطمع في النفط والغاز الليبي وبأسعار منخفضة ، بما يساعدها في حل مشاكل الطاقة التي تعاني منها ، مما جعلها من اكثر الدول المستوردة للاحتياجاتها من لطاقة، حيث ان ليبيا تعتبر صاحب اكبر احتياطي نفطي في افريقيا. (حمزة، 2020، صفحة 391)

كما ان امتلاك ليبيا موقعا استراتيجيا ، قد كان له اثر واضح في الصراع الجيوسياسي الدولي والإقليمي للسيطرة على هذا الموقع الحيوي الغني بالعديد من الثروات الطبيعية والمتمثلة في النفط والغاز الطبيعي ، اللذان قد اعطي ليبيا قيمة استراتيجية اقتصادية على مستوي السوق العالمي ، كما قد اعطي الموقع الاستراتيجي لليبيا مكانه سياسية مهمة في جيوبولتيك الصراع بين القوي الإقليمية والدولية في خضم الصراع العالمي ، كما اعطتها أيضا مكانه عسكرية تهدد اهداف استراتيجية للدول المواجهة لها، ولذلك سعت كل من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية ودول حلف شمال الأطلسي(الناتو) الي ابعاد النفوذ الروسي عن ليبيا خوفا من تهديد قواعد حلف شمال الأطلسي المنتشرة في دول جنوب أوروبا، كما ان توفر السيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي لليبيا تهديد للقواعد الفرنسية والأمريكية المنتشرة في عدة أماكن في القارة الافريقية. (حمودي، 2024)

اما فيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية والامنية للتدخل الدولي في ليبيا في 2011، والتي تتعلق بالنظام السابق فهي تتعلق بالعديد من الأسباب فهي تتمثل في تأميم القذافي للنفط الليبي في عام 1973، وإخراج العديد من الشركات الامريكية والغربية من ليبيا، والذي كان له اثار سلبية على المصالح الغربية، في الوقت ذاته قد بناء النظام علاقات اقتصادية قوية مع الدول المنافسة للدول الغربية مثل روسيا والصين الامر الذي قد اثار قلق الدول الغربية وقد زاد من مخاوفها الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية ، والأكثر من ذلك ان القذافي قد دعي الي إقامة عملة افريقية موحدة مدعومة بالذهب " الدينار الذهبي" ، وذلك بهدف انهاء التعامل بالدولار واليورو في التعاملات النفطية ، وهو ما قد اعتباره الغرب تهديد خطير وغير مسبوق لهيمنة المالية، اما فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية فهي تتمثل في ان هناك هواجس ومخاوف امنية لدي الدول الغربية تجاه نظام القذافي خاصة بعد سعي النظام الي امتلاك أسلحة دمار شامل وامتلاكه أسلحة كيميائية وبيولوجية ودعمة لحركات التحرر في العديد من الدول مثل السودان والنيجر واليمن تشاد ، والذي قد اعتبره الغرب محاولات للتوسع إقليمي، لقد اتهم الغرب ليبيا بتفجير ملهي (لأبيل) في برلين في عام 1986، وتفجير طائرة "بانام 103" فوق مدينة لوكربي بإسكتلندا في عام 1988، وتفجير طائرة فرنسية دي سي 10 فوق النيجر في عام 1999، فهذه السياسة الخارجية التي قد انتهجها نظام القذافي فقد اثارت المخاوف الأمنية للدول الغربية، وقد وصنفت نظام القذافي بالنظام المارق على الشرعية الدولية وهو يشكل خطر على السلام والامن الدوليين. (كلوخ و الصلف، 2026، صفحة 27)

ان ليبيا ما بعد القذافي قد شهدت اهتمام كبير العديد من الأطراف الدولية ، وخاصة وان ليبيا تمتلك العديد من الموارد الاقتصادية ، وموقع جغرافي مميز يربط ليبيا بين قارتي افريقيا وأوروبا ، وأيضا فان تغير القيادة السياسية في ليبيا واسقاط النظام ، وظهور اطراف جديد في المشهد السياسي الليبي ، دفع العديد من القوي الخارجية لتدخل في ليبيا. (الجروشي، 2023)

ولذلك فان ليبيا قد حظيت بأهمية بالغة في المعادلة الغربية وغير من الدول الصناعية كونها أيضا تملك مخزونا احتياطيا مهما، وبامتيازات مغرية ، كان محل للدول الغربية والقوي الكبرى ، حيث ان التقديرات تفيد ان الاحتياطات الموكدة من النفط الليبي الخام تقدر بحوالي 46,4 مليار برميل ، وفقا للوكالة الامريكية ان احتياطي النفط الليبي قد ارتفع الي 48مليار برميل، بما يجعل من ليبيا تحتل المركز الخامس عالميا في احتياطي النفط الصخري بعد روسيا وامريكا والصين والأرجيتين ،كما قد اوضحا الوكالة ذاتها بان العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي لقد ارتفع من 70عاما الي 120 عاما ، بعد الإعلان عن ان الاحتياطي الليبي من المخزون بالصخور والقابل للاستخراج بالتقنيات الحالية، حيث يبلغ 26 مليار برميل ، كما ان الوكالة ذاتها قد كشفت عن ارتفاع احتياطي الغاز الليبي الي حوالي ثلاث اضعاف حيث قد بلغ 177 تريليون قدم مكعب بعد ان كان 55 تريليون قدم مكعب ، وذلك بالإضافة الي 122تريليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الصخور، وكون ان ليبيا تمتاز بالرطوبة المنخفضة في مناخها ، كما ان اكثر من 90%من مساحة الأراضي الليبية والبالغة مليون وسبعمائة وستون الف كم2، هي صحراء مشمسة حارة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

طول العام تقريبا ، فانه في حالة استغلالها وتطوير التقنية المناسبة لاستغلالها بالشكل الأمثل ، فان ليبيا سوف تصبح مركز عالميا حتي بعد النفط ، وهذا ما يبرر الأهمية الحالية والمستقبلية لليبيا ضمن سياسة الطاقة العالمية. (الشيخ، 2018، صفحة 31)

ان الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية قد كانت دافع وراء العداء الغربي ضد معمر القذافي، ومحاولاته المتكررة الي اضعافه ومحاولة اسقاطه ، من اجل تنصيب نظام موالي يخدم مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية ، فمثلا قد فرضت الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية العديد من العقوبات الاقتصادية على ليبيا قد استمرت عشرات من السنوات ، والتي قد كان لها الأثر المدمر على الاقتصاد الليبي، كما ان الدول الغربية في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين قد دعمت العديد من محاولات الانقلاب ضد النظام واستضافت ودعمت العديد من جماعات المعارضة ضد النظام ، فقد وصل بيهم الامر الي محاولة اسقاط النظام بالقوة ، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية قد شنت غارات جوية على ليبيا استهدفت منزل القذافي في 1986، وبالتالي يبدو واضحا ان الاضطرابات التي شهدتها ليبيا عام 2011، قد كانت فرصة التي يبحث عنها الغرب منذ سنوات طويلة لا سقاط نظام القذافي ، وهذا ما قد حدث بالفعل، فقد تدخل الغرب تحت مظلة الأمم المتحدة التي قد أصدرت قرارات التدخل. (كلوخ و الصلف، 2026، الصفحات 27-28)

من المفترض ان تبني العلاقات الخارجية بين الدول وفقا لمبادي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤنها الداخلية ، وان يبرز هذا النهج في التعاطي الدولي من تطورات المشهد الليبي ، ولما تتدخل الدول في مجريات الصراع او تدعم احد طرفي النزاع خلال المراحل المتعاقبة التي قد مرت بها ليبيا من 2011، وحتي الان ، ان الاسباب الاطماع في ليبيا وثرواتها الطبيعية اللامحدودة التي تتمتع بها ، حيث ان ليبيا ان ليبيا تملك احتياطات هامة وكبيرة من معادن وخامات من النادر او يحتاج الي استثمارات كبيرة والي تقنيات متطورة ، ولذلك كانت ليبيا منذ القدم محل أطماع دولية، حيث ان الموقع الجغرافي المتميز للدولة الليبية ، وقرب موقعها من الشواطئ الجنوبية لأوروبا ، كذلك تعد البوابة الشمال لقارة افريقيا. (الاطرش ف.، 2020، صفحة 319)

المبحث الثالث : المواقف الإقليمية والدولية تجاه الازمة الليبية.

أولا: موقف الاتحاد الافريقي تجاه الازمة الليبية.

لقد كان موقف الاتحاد الافريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا ، كما ان الاتحاد الافريقي قد امتنع في البداية عن توجيه أي ادانه مباشرة لنظام القذافي ، كما انه لم يحذو حذو الجامعة العربية ويعلق عضوية ليبيا في الاتحاد الافريقي في اجتماعاته الرسمية، وقد اكتفي الاتحاد الافريقي بإدانة أسلوب القمع والعنف ضد المتظاهرين في ليبيا ، معربا عن استنكاره عن الاستعمال العشوائي للمفرط للقوة والعنف ضد المتظاهرين.

ونتيجة لتصاعد وتيرة الاحداث في ليبيا بعد صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 ، وتصعيد حلف شمال الأطلسي لعملياته العسكرية ، فان الاتحاد الافريقي اتخذ موقفا رافضا لتلك العمليات العسكرية واستهدافه للمواطنين، وشدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وفقا لبنود قرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ، حيث يري الاتحاد الافريقي ان قرار الأمم المتحدة 1073 المتعلقة بالجانب الإنساني والتي تقضي بحماية المدنيين قد انتهكت عمليا حتي في نصه وروحة من قبل قوات حلف شمال الأطلسي ، فضلا عن ذلك فان تلك العمليات للحلف قد اعاقت مساعي السلام التي قد قام بها الاتحاد الافريقي وبقية الدول الافريقية الساعية الي حل الازمة الليبية بالطرق والوسائل السلمية.

فمن المعرف ان الاتحاد الافريقي في محاولة من لحل الازمة الليبية لأنهاء الوضع المتدهور، فقد قام بطرح مبادرة التي قد سميت ب" خارطة الطريق الافريقية" والتي جاءت بعد تشكيل الجنة الخماسية للاتحاد، وهي متكونه من خمس دول افريقية هي" موريتانيا، جنوب افريقيا ، مالي، والكونغو، واوغندة " ، حيث ان هذه اللجنة قد تمكنت من صياغة مبادرة قد شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الاعمال العدائية ، وفتح الحوار بين الأطراف الليبية ، وضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تقود الي تبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة ، وعلى الرغم من ان النظام الليبي السابق قد رحب بتلك المبادرة الا ان المعارضة الليبية قد رفضت تلك المبادرة. (عبيد، 2012، الصفحات 40-41)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ان الاتحاد الافريقي لم تتغير مواقفة تجاه الازمة الليبية منذ اندلاعها وحتي الان ، ولم يكن له دور يذكر على المستوي العملي سواء في مرحلة ما قبل سقوط النظام السابق.
مما لا شك فيه ان الاتحاد الافريقي قد كان اكثر نشاطا في المرحلة التي سبقت سقوط النظام ، وخاصة في بدايات الازمة الليبية ،واثناء عمل المجتمع الدولي على تحديد شكل التدخل الدولي في ليبيا لوقف اعمال العنف والقتال بين الأطراف الليبية .
فقد اصدر الاتحاد الافريقي بيانا بشان ليبيا قد ادان فيها اعمال العنف في البلاد بعد حوالي أسبوع من اندلاع الاحداث في ليبيا ، وبعد ما يقارب من شهر من اندلاع الاحداث (12مارس 2011) اتخذ مجلس الامن والسلم التابع للاتحاد الافريقي موقفا رافضا للتدخل العسكري الدولي في ليبيا ، وقد اعلن عن تشكيل لجنة من خمس رؤساء افارقه من اجل التشاور مع جميع الأطراف في ليبيا بشان الازمة الليبية ، كما عقد الاتحاد قمة طارئة في اديس بابا في 25مارس 2011، قد نتج عنها خارطة طريق لحل الازمة الليبية سياسيا ، ثم جاءت بعد ذلك القمة السابعة عشر في غنيا الاستوائية في شهر يوليو 2011، لمناقشة سبل إيجاد حل للازمة الليبية. (عامر، 2025)

ثانيا: الجامعة العربية والتدخل في ليبيا.

بدأت سياسات جامعة الدول العربية بالتدخل المبكر تجاه ليبيا، حيث صدر قرار في اجتماع على مستوي مندوبين الجامعة بوقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية في اجتماعات مجلس الجامعة ، وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها ، الي حين وقف السلطات الاعتداء على المدنيين وتحقيق السلم الاجتماعي.
وبعد ان صد قرار مجلس الامن(1973)قد ذهبت جامعة الدول العربية الي وضع ملامح سياستها تجاه ليبيا، حيث تقوم على العديد من المبادي ، حيث يأتي في مقدمتها رفض التدخل الاجنبي والحفاظ على وحدة وسلامة اراضي الدولة ، لكنها في نفس الوقت تركز على ان التدخل يقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية، كما انها قد كشفت عن موقف متحيز ضد السلطات الليبية عندما دعمت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية.
وفي 12 من مارس عام 2011، فقد شهد موقف جامعة الدول العربية نقلة نوعية تجاه الازمة الليبية ، وذلك عندما طلبت من مجلس الامن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري على ليبيا فورا، وإقامة مناطق امنه في الأماكن التي تعرضت للقصف كإجراءات وقائية لحماية المدنيين ، وهنا انتقلت سياسة جامعة الدول العربية من مرحلة الإجراءات الوقائية لمرحلة التدخل المباشر ضد السلطات الليبية القائمة. (عمر، 2019، صفحة 60)
وعلى الرغم من ان القرار(1973) لم يتضمن أي إشارة واضحة لتفوض حلف شمال الأطلسي للتدخل في ليبيا ، باستثناء نصة على انشاء منطقة حظر طيران فوق الأجواء الليبية ، الا ان هناك من يري بان الحلف قد استغل حماية المدنيين كذريعة ووسيلة لا سقاط النظام ، ومع ذلك فان القرار يجسد مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل لحماية المدنيين من خلال طلب جامعة الدول العربية من مجلس الامن ان يتحمل مسؤوليته في حماية المدنيين في ليبيا. (الشيخ، 2018، صفحة 30)

ثالثا: الموقف الأوروبي من التدخل في ليبيا.

لقد فرض الاتحاد الأوربي حزمة من العقوبات ضد الزعيم الليبي السابق معمر القذافي وحكومته ، فقد شملت تلك العقوبات حظر على الأسلحة وكذلك السفر الي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، كما قد شمل الحظر الزعيم الليبي معمر القذافي و25 من عائلته والمقربين منه، وما ان صدرت ذلك القرار حتي ان بدأت الدول الأوروبية بتجميد ارصدة معمر القذافي وافراد عائلته ومسؤولين لبيين في النظام السابق، حيث ان البنك المركزي النمساوي على تجميد ارصدة اشخاص معنيين بالعقوبات التي قد فرضها الاتحاد الأوروبي . (عبيد، 2012، صفحة 44)
***فرنسا :** لقد سارعت فرنسا منذ البداية الي الاعتراف بالمجلس الانتقالي في مدينه بنغازي، الي جانب القيام بدفع غيرها من الدول من اجل التدخل العسكري في ليبيا من اجل حسم الوضع ، ان ما يفسر هذا التشدد في الموقف الفرنسي ربما يفسر من الحصول على حصة في الاستثمارات النفطية في ليبيا، وخاصة وان ليبيا قد حاولت التنصل من التزام بعقود تقدر بعشرات من المليارات ، قد ابرمت بين ليبيا وفرنسا خلال

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

زيارة العقيد معمر القذافي الي باريس في عام 2008، كذلك التخلص من منافس قوي لسياستها في دول الساحل والصحراء وغرب افريقيا لحماية مصالحها الحيوية في تلك المناطق، كما قد ترجع أيضا الي الانتقادات التي قد وجهت الي فرنسا نتيجة الي تباطئها في التعامل مع الثورتين المصرية والتونسية ، ولذلك لربما أراد الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" الانفراد بليبيا عبر تنفيذ ضربات استباقية تتيح له اظهار فرنسا كقوة بارزة في منطقة شمال افريقيا، وخصوصا بنها معنية بالمنطقة للأسباب تاريخية واستراتيجية. (ادبيش و الرشيد، 2017، صفحة 91)

ان لفرنسا مصالح جيوسياسية وامنية في ليبيا، فهي تتمثل في العمل على تحقيق الاستقرار، والقيام على تكريس نطاق نفوذها التقليدي على امتداد منطقة الساحل والصحراء، اذ قد انعكس فقدان الاستقرار الليبي الناتج عن الفوضى الي فقدان السيطرة على ضبط الحدود الممتدة مع ليبيا.

فمن ناحية البعد الأمني فقد برز الاهتمام الفرنسي بليبيا المتاخمة لمستعمراتها القديمة تشاد والنيجر ومالي والجزائر، حيث تسعي الي استكمال مشروعها الأمني لمكافحة الإرهاب عبر تامين منطقة الجنوب الليبي، وتامين قاعدتها العسكرية التي تقع داخل الأراضي النيجيرية " قاعدة ما داما"، وهي بالتماس مع الحدود الجنوبية الليبية ، من اجل قطع أي امدادات عسكرية قادمة نحو الجنوب الليبي للجماعات المسلحة في مالي والتي تخوض معها فرنسا معارك مسلحة منذ عام

2013.، فالي جانب المصالح الأمنية ، فان الي فرنسا أيضا مصالح الاقتصادية في ليبيا لا يمكن تجاهلها ، فهي تتمثل أولا في المشاركة في إعادة اعمار ليبيا ، والتي تقدر وفقا للتقديرات الأولية الي حوالي 200مليار دولار على مدي عشرات السنوات، كما فرنسا تسعي بان يكون لها نصيب كبير في الاستثمارات الليبية في المستقبل (همام، 2020، صفحة 366)

* **ايطاليا:** ان إيطاليا البلد المستعمر الي ليبيا في السابق ، فهي تري فيها انها منطقة نفوذ تاريخي ، ومجالا حيويا لها ، فحرصت على عدم تهميش دورها في الصراع الدائر على النفوذ في ليبيا ، من اجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية النفطية ، فضلا عن التركيز على عملية الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين من الشواطئ الليبية الي ايطاليا، وعلى الرغم من ان روما قد حاولت تحسين علاقتها مع الفرقاء السياسيين الليبيين الا انهاء ظلت اكثر تركيزا على الغرب الليبي، وقد ركز المسؤولين الايطاليين على مد علاقات مباشرة مع المليشيات الفاعلة على الأرض ودعمها عبر برنامج مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهجرين عبر المتوسط. (موسي، 2020، صفحة 31)

***المانيا**: لقد كانت استجابتها على ما يجري من احداث في ليبيا بطيئة نسبيا ، فعلى الرغم من معارضتها على التدخل العسكري في ليبيا ، الا انها قد دعت الي ضرورة تحرك المجتمع الدولي لا يقاف العنف الذي يمارسه القذافي على المدنيين ، ان اختلاف الموقف الماني عن الموقف الفرنسي في ان كون الأخير قد حاول استغلال الظروف الإنسانية من اجل تحقيق مكاسب سياسية وريادية لفرنسا والتي طال ما بحثت عنها وبكل السبل، ان ما يميز الموقف الماني هو انها قد امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الامن 1973 لسنة 2011، والقاضي بضرورة حماية المدنيين الليبيين ، باستخدام كل الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية ، وقد ظهرت المانيا بهذا الموقف كطرف دولي مستقل الإرادة والقرار الرافض للخضوع للاتجاه العام العالمي، كما ان هذا القرار يعكس اتجاه الراي العام في المانيا عدم رغبتها في استخدام قوتها العسكرية في حل النزاعات الدولية، وهو أيضا ما يميز سياسة المانيا عن محلولة الناي بنفسها عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ، بما يتفق مع ترتيبات الحرب العالمية الثانية. (ادبيش و الرشيد، 2017، صفحة 93)

ان المانيا تبحث عن تخفيف حدة الصراع في ليبيا، للتوصل الي حل سياسي نهائي للازمة الليبية ، وقد قدمت نموذجا اكثر حيادا، اذا قد استضافت مؤتمر برلين سنه 2020 ، والذي قد نتج عنه قرار مجلس الامن رقم(2510) لسنه 2020، والداعي الي وقف اطلاق النهار ، والتزام جميع الأطراف بحظر السلاح، وقد اتسم التدخل الألماني بالوساطة السلمية، والاعتماد على وسائل تسوية المنازعات السلمية وفقا لما وارد في المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة. (محمد م. و خيراللة، 2025، صفحة 27)

***بريطانيا:** قد حاولت اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا لإيجاد لها موقع مقبول لتنفيذ سياستها الخارجية في محاولة منها للاقتراب من الموقف الفرنسي حتي تستطيع حماية الاستثمارات النفطية ، ومشاريع البنية التحتية الكبيرة والناتجة عن تسوية قضية لوكربي في 2003، ولذلك فقد سارعت بريطانيا بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في وقت مبكر، كما قد ساهمت في إقرار التدخل الدولي على ليبيا ، وذلك من

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خلال دعم المساهمة بفاعلية في اصدار قراري مجلس الامن الدولي 1970 لسنة 2011،و1973 لسنه 2011،كما ان الحكومة البريطانية قد ساهمت في دعم المجلس الانتقالي الليبي ماديا ومعنويا، من خلال توفير معدات الاتصال والملابس العسكرية ،بما لا يتعارض مع قرارات مجلس الامن المتعلقة بالشأن الليبي، وذلك من اجل تعزيز القوات التابعة الي المجلس الانتقالي ، كما ان الحكومة البريطانية قد استجابت لطلب المجلس الانتقالي بشان الافراج عن بعض الأموال المجمدة من الأرصدة الليبية بموجب عقوبات مجلس الامن الدولي وقد تم استلام ما يقارب من 1.86 مليار دينار ليبي من العملة الورقة الليبية كانت قد طبعت في بريطانيا قبل الانتفاضة الليبية لمساعدة الليبيين في تلبية احتياجاتهم الأساسية. (ادبيش و الرشيد، 2017، صفحة 92)

رابعا: الموقف الأمريكي من التدخل في ليبيا.

ان الموقف السياسي الأمريكي غامضا ، وغير واضح المعالم ، الا من خلال عبر بعض التصريحات والاستفسارات عن المشهد الليبي ، الا ان عين السياسة الامريكية لا تغفل دائما عن مصادر القوة، وتعزيز الرجاء والحرص على النفوذ في الأماكن الحيوية ، وليبيا كغيرها من دول القرن الافريقي ، بل انها تفوقها من حيث الأهمية الاقتصادية والحيوية و تتم*حور الاستراتيجية الامريكية تجاها من خلال الجوانب الأساسية التالية ، وهي زيادة معدلات التجارة ، والعمل على الاستمرار في مكافحة الإرهاب .

والمرجع ان غياب الدور الأمريكي الفاعل في ليبيا بعد 2011، بصورة مباشرة ربما يعود الي حساسية الموقف الشعبي الليبي من كل ما هو امريكي ، وخصوصا بعد اسقاط نظام معمر القذافي ومقتل السفير الأمريكي في مدينه بنغازي، فبعدها قد تركت الولايات المتحدة الامريكية الباب في ليبيا مفتوح على مصرعيه لفواعل وأدوات تعبث بالشأن الليبي . (صالح، 2020، صفحة 12)

ولم تبدي الولايات المتحدة الامريكية على أي اعتراض للتدخل التركي في ليبيا ، رغم انه مخالفته لقرارات الأمم المتحدة، وبدا بذلك كأنها أعطت الضوء الأخضر للتدخل التركي في ليبيا ، رغم كل الخلفات والمناوشات بين انقرة وواشنطن، رغم ان ما تقوم انقرة هو استحواذ الجزء الأكبر من المشاركة في على سواء من الناحية الاقتصادية او العسكرية بالنسبة الي موارد ليبيا ، فان تركيا تظل عضو مهم في حلف شمال الأطلسي تستعين بها الولايات المتحدة الامريكية في القيام بمهام تخدم المصالح الامريكية في المنطقة، ولاسيما وان التدخل التركي في ليبيا ، قد حقق لواشنطن فرصة للتصدي للتمدد الروسي في ليبيا ومنطقة جنوب المتوسط من جانب، والعمل على تحقيق التوازن العسكري بين الأطراف الليبية المتصارعة على السلطة من جانب اخر، حيث ان السفير الأمريكي في ليبيا " ريتشارد نورلاند " قال انه قد حقق التوازن، وان الأوان قد حان للتفاوض للاتفاق على وقف اطلاق النار، واستئناف المفاوضات لتوصل الي حل سلمي للازمة الليبية، وإعطاء المجال لواشنطن لممارسة دور اكثر فاعلية في الملف الليبي، وهو ما قد اسهم في اقناع الفرقاء الليبيين على بالاتجاه نحو وقف اطلاق النار والبدء في مفاوضات من اجل تسوية سلمية ، فالولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بدرجة متفاوتة من التعاون مع حلفائها واصدقائها المحليين والاقليميين في المنطقة ، بما يحقق خدمة مصالحها بالمقام الأول وكبح جماح التغلغل الروسي في المنطقة قدر الإمكان. (الشيخ.، 2020، صفحة 56)

خامسا: الموقف التركي من التدخل في ليبيا.

نظرا للمصالح الاقتصادية الكبيرة لتركيا في ليبيا ، فقد عارض رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب الطيب ارد وغان في البداية التدخل الدولي على ليبيا سنه 2011، كما قد دعا رئيس الوزراء رجب طيب ارد وغان المجتمع الدولي الي عدم مقاربة الوضع في ليبيا على أساس النفط ، بل يجب ان يكون على أساس الضمير والقيم الإنسانية، ولكن عندما قد اصبح التدخل الدولي امر واقعيا لا محالة فيه، فقد اضطرت تركيا الي تغيير موقفها كليا ، فقد اعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي متأخرا، حيث ان تركيا قد كانت جاهزة للمقايضة واقتناص الفرص التي يمكن ان توفرها تناقضات لطراف الصراع، دون أي اعتبار لمصالح الاخرين ، مقابل تحقيق مكاسب تكتيكية وتحويلها عند الضرورة الي وسائل ضغط ، فاقترابها من الساحة الليبية لم يكن سوي أوراق تهدف تركيا من خلالها تحقيق مكاسب ذات بعد جيوسياسي ، وخصوصا في المجال الحيوي ،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فقد شركت تركيا فيما بعد في الحصار البحري على ليبيا دون عمليات جوية ، وقدمت المساعدات الإنسانية للشعب الليبي. (محمد ن.، 2025، صفحة 331)

لقد كان الموقف التركي من الازمة الليبية براغماتي نتيجة لواقعية السياسية الخارجية التركية والتي تعمل على الموازنة بين عملية الربح والخسارة في تحقيق مصالحها القومية ، قبل الانحياز للتدخل في الازمة الليبية ، فبعد صدور قرار مجلس الامن رقم (1973) لسنه 2011، والقاضي على فرض منطقة حظر جوي على الأراضي الليبية من اجل حماية المدنيين، وما تلاها من إحالة تنفيذ القرار الي حلف شمال الأطلسي ، فقد كان لازما على تركيا المشاركة في الحملة العسكرية للحلف ضد ليبيا، إدراكا منها بان النظام السياسي الليبي زائل لا محالة، وهو ما جعلها تنحاز الي الانتفاضة وتعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ، وقيامها بالمساهمة الفعالة في تطبيق قرارات مجلس الامن الخاصة بالأزمة الليبية (ادبيش و الرشيد، 2017، صفحة 98)

لقد وفر التدخل التركي في ليبيا فرصة تاريخية لتركيا من اجل تعزيز حضورها ليس في افريقيا فقط وانما أيضا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والذي تخوض فيه صراعا مصيريا مرير مع كل من اليونان وفرنسا، ولقد وفر لها عطاء التوسع بصمتها العسكري من خلال حضورها العسكري في كل من قاعدة الوطية والخمس ومصراته وطرابلس ، ورفع مبيعات السلاح التركي ، متمثلا في الطائرات بدون طيار" بيرقدار" ، بالإضافة الي العربات القتالية المدرعة ، وأيضا للاقتراب اكثر من ملف الهجرة غير الشرعية المهم للاوروبا. (لطفي، 2021)

يعد التدخل التركي في لعبة الصراع الليبي ، يعد عاملا حاسما في إعادة توازنات القوة بين الأطراف السياسية الليبية ، حيث لعبت تركيا دورا في رسم خريطة التوازنات الاستراتيجية الليبية تحت باب" المشورة والتدريب" ، كما ان التدخل التركي مشرعنا باتفاقية شراكة امنية – استراتيجية ، فان ليبيا البعيدة عنها جغرافيا لها موقع اساسي في استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ، ومدخلا لمد نفوذها في شمال وشرق القارة الافريقية.

وتقع المصالح الاقتصادية في مقدمة الدوافع وراء هذا الموقف التركي ، اذ ان تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة الي اكبر حصة من النفط الليبي ، صاحبة اكبر احتياطي نفطي في القارة الافريقية ، ولذلك وقعت تركيا وقعت تركيا مع طرابلس اكثر من اتفاقية للتنقيب على مصادر الطاقة ، فضلا عن التوقيع على مذكرتي تفاهم في إسطنبول في نوفمبر عام 2019، بشان التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية. (موسي، 2020، صفحة 35)

سادسا: الموقف الروسي والصيني.

ان مجريات الاحداث في الانتفاضة الليبية 2011 ، تدلل على تأييد روسيا والصين للعقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي قد فرضت على ليبيا وفقا للقرار الدولي رقم (1970) لسنة 2011، وهو ما قد يعكس نوع من التوافق مع الدول الغربية إزاء الأوضاع في ليبيا ، الا ان سرعان ما قد حدث تبين واضح بين هاتين الدولتين وبين مواقف الدول الغربية ، ويتجسد ذلك التبين في موقف روسيا والصين من صدور قرار مجلس الامن رقم (1973) لسنه 2011، ولقد قد اقر منطقة حظر جوي على الأراضي الليبية ، فقد اصبح هذا التبين واضح من خلال تحفظ هاتين الدولتين على القرار، رغم عدم استخدامها حق النقد الفيتو، ولعل السبب في ذلك قد يرجع الي ضغوط الدول الغربية ، كذلك رد النظام الليبي العنيف واستخدامه للقوة المفرطة ضد المتظاهرين ، فهناك من يري بان روسيا والصين قد خدعتا في الحالة الليبية ، وقد أشار السفير الروسي بالخصوص بان القرار رقم(1973) لسنه 2011، لم يخول حلف شمال الأطلسي قانونيا بالتدخل العسكري واسقاط النظام في ليبيا ، كما قد زادت حدة التباين في الاتساع عندما تجاوزت قوات الحلف الجوية التفويض الممنوح من الأمم المتحدة وفق قرارات مجلس الامن تجاه الازمة الليبية. (ادبيش و الرشيد، 2017، الصفحات 93-94)

ان روسيا قد بدأت بالعودة الي المشهد الليبي تدريجيا عقب التوقيع على الاتفاق السياسي في 17 ديسمبر في 2015، في مدينة الصخيرات المغربية ، حيث قام القائد العام للجيش الليبي خليفة بلقاسم حفتر بزيارة الي موسكو مرتين في عام 2016، وقد التقي مع كل من وزير الدفاع والخارجية ، وامين عام مجلس الامن الروسي ، فان روسيا تحاول من تدخلها في الصراع الليبي من اجل تعزيز نفوذها ، كما انها تهدف الي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

السيطرة على النفط ، وتعزيز نفوذها في المتوسط لموازنه النفوذ الغربي (محمد م. و خيراللة، 2025، صفحة 27).

المبحث الرابع : التداعيات السياسية والأمنية للتدخل الدولي في الازمة الليبية.

أولا: التداعيات السياسية للتدخل الدولي في ليبيا.

لاشك ان لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا العديد من التداعيات ، اذا فتح الساحة الليبية على تأثيرات عميقة اثرت على بنية الدولة السياسية والأمنية ، وهو ما قد القي بظلالة على المنظومة الأمنية والاستقرار السياسي سواء على المستوي الدوالي او الإقليمي .

ان ما قد تجم عن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا ، قد خلق أوضاع سياسية وامنية غير مستقرة ، فقد فتح الباب على مصرعيه امام اثارة العديد من النزاعات والصراعات القديمة من جديد، عبر تأجيج الانقسام السياسي واعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ، فضلا عن انتشار رهيب للسلاح والمليشيات المتنافسة والمتحاربة بوسائل مختلفة، حيث ان هذه المليشيات تقوي وتزداد عدد وعدة نتيجة دعم خارجي من قبل اطراف وفواعل دولية وإقليمية (الشيخ، 2018، صفحة 37)

فبعد سقوط النظام السياسي الليبي في 2011، قد بدأت مرحلة النزاع المؤسسي والعنف العسكري المسلح بشكل قد أخفقت معه جميع مرحل التحول نحو الاستقرار وبناء الدولة، وقد كان للتدخل الخارجي وانتشار السلح وعدم وجود مؤسسات امنية مستقرة اهم ما يميز الحالة الليبية وقد اثر ذلك على المرحلة الانتقالية وما تلاها من مراحل بعدها ، مما قد تسبب في انقسام سياسي ومؤسسي فيما بعد. (علي س.، 2025، صفحة 310)

1- الدور المصلحي للفاعلين الإقليميين والدوليين.

عدم وجود سيادة حقيقة للدولة الليبية تمكنها من الإفلات من سيطرة بعض القوي الخارجية سواء كانت الإقليمية والدولية والقدرة على التحرر من تأثيرها ، وبذلك يصعب الحديث عن حكومة ليبية تكون حرة الإرادة في ظل معطيات الوضع الحالي ، وذلك بسبب تبعية بعض الأطراف السياسية الليبية للخارج ، ولاسيما وان بعض اللاعبين الليبيين قد باتوا مجرد أدوات مرتهنة واقعيا وسلوكيا للخارج ، وتحت سيطرة دول عربية وإقليمية ، فقد اصبحوا مجرد أداء لتنفيذ الأوامر الصادرة عن القوي الخارجية، وهو ما قد جعل ان المصلحة بعيدة عن التحقيق من هذه الزاوية. (القايدي، 2023)

ان كثرة الفواعل الدوليين والاقليميين ، واللعب بصورة مقرفة ، بل وهجينة في الساحة الليبية ، وهو يعد التحدي الأبرز الذي قد أشار الية وزير الخارجية الامريكية " ديفيد شينكير" قبل عدة اشهر عندما قال على الأطراف الخارجية ان ترفع يدها عن التدخل المعرقل لجهود التسوية بين الفرقاء الليبيين ، وبدون توقف وخروج هذه القوي من واقع التأثير على القرار الليبي ، فان الساحة الليبية لن تشهد أي انفراجات حقيقية، او أي تقارب فعلى بين الفرقاء الليبيين. (صالح، 2020، صفحة 22)

2- استمرار المرحلة الانتقالية:

لقد تم انشاء المجلس الانتقالي في بداية الاحداث والذي قد استمر في تمثيل المعارضة حتي سقوط النظام ، فقد تم استبداله رسميا بالمؤتمر الوطني العام والذي قد تشكل بعد انتخابات يوليو 2012، وقد تولت هذه المؤسسة إدارة شؤون الدولة وقد كان اول قراتها تشكيل جمعية تأسيسه من اجل صياغة الدستور الليبي الجديد، وتم تشكيل حكومة جديدة في 2012 ، برئاسة على زيدان ، وقد تم الإطاحة به في اقل من عامين من قبل المؤتمر الوطني العام ، والذي قد ادي بدورة الي تصعيد الصراع في البلاد، وفي 25يونيو2014، تم انتخاب مجلس النواب الليبي، وتم حل مجلس النواب الليبي ، بعد ثلاث اشهر فقط اجتمع عدد من أعضاء المؤتمر الوطني السابق من جانب واحد وتم انتخاب عمر الحاسي كرئيس للوزراء، وبذلك أصبحت البلاد تدارمن قبل حكومتين متنافستين : الأول في الشرق الليبي قد اعلن عنها مجلس النواب في طبرق، والثانية في غرب البلاد قد اعلن عنها المؤتمر الوطني العام في طرابلس، فقد ستمر هذا الانقسام الي 19 ديسمبر2015، حتي قامت الأمم المتحدة بتنصيب حكومة جديدة برئاسة فايز السراج، وقد اطلق عليها حكومة الوفاق الوطني، واعتبرت نظاما موحدا للبلاد، ولم يكن مرحبا بهذه الحكومة من قبل مجلس النواب، فقد كانت هذه الحكومة ضعيفة ولم تتمكن من السيطرة على طرابلس التي كانت تسيطر عليها المليشيات. (كلوخ و الصلف، 2026، صفحة 30)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ولقد شكلت الفوضى والفراغ الأمني الذي قد شهدته البلاد فرصة كبيرة الي ليبيا في عام 2016، فقد اعلن تنظيم داعش في ليبيا على سيطرته على مدينه سرت والتي تقع في وسط ليبيا ، مما قد ادي الي تدخل الولايات المتحدة الامريكية لضرب مواقع التنظيم بطلب من حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج .

لقد اسهم الصراع والانقسام والتنافس بين القوي الداخلية والخارجية والمحرك للصراع في البلاد الي الانقسام في مؤسسات الدولة وانتشار الفراغ الأمني والسياسي والذي قد نجم عنه انتشار التشكيلات المسلحة ذات التوجهات والأفكار المختلفة ومنها من له علاقات خارجية وتتلقي دعم عسكري ومادي وتفرض شروط على الحكومات المتعاقبة على السلطة في ليبيا. (ناعم، 2024، الصفحات 361-362)

لقد حجب مجلس النواب الثقة عن حكومة الوحدة الوفاق في يونيو2016، ولقد حاولت الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والجماعات الفاعلة الدولية والإقليمية تشكيل حكومة موحدة بين الطرفين ، الا ان الحرب اندلاع بينهم في 4-4-2019، وقد استمرت الي حوالي اربع اشهر، وفي 5 فبراير2021، فقد تم انتخاب عبد الحميد دبيبه رئيسا للوزراء في ليبيا ، وبرغم من مساعيها لأنها حالة الانقسام الجمود السياسي في البلاد ، الا انها لم تتمكن من تحقيق الاستقرار في ليبيا ، وقد سحب مجلس النواب الثقة من حكومة دبيه في10 فبراير 2022، وقد كلف السيد فتحي باشاغا بتشكيل حكومة مناظرة لها في الشرق ، وبالتالي عادت البلاد تدار بواسطة حكومتان متنافستان من جديد ، الي ان قام مجلس النواب بحسب الثقة من حكومة فتحي باشاغا وتكليف السيد أسامة حماد برئاسة الحكومة في الشرق البلاد، وهكذا استمر وجود حكومتان الي الان، ولم يعرقل هذا الانقسام فقط جهود المفوضية العليا للانتخابات في اجراء انتخابات حرة نزيهة في ليبيا ، بل فتح مصرعيه امام التدخلات الخارجية الذي يدعم كل منها طرف ضد الطرف الاخر، بما يتمشى مع مصالحة الاقتصادية والاستراتيجية. (كلوخ و الصلف، 2026، صفحة 31)

3- تعدد المبادرات الدولية للتسوية السياسية :

لقد شهدت الحالة الليبية العديد من المحاولات من اجل التوصل الي تسوية سياسية بين الأطراف الليبية المتنازعة والتي كانت بداية مساعها من الصخيرات وصولا الي مؤتمر برلين ، الا ان كل هذه المحاولات قد بات بالفشل نتيجة الي تفاقم الأوضاع الميدانية ، وكذلك تصاعد التدخلات الخارجية نتيجة صراع المصالح بين الفواعل الإقليمية والدولية (حسام و عماد، 2020، صفحة 74) فمن بين تلك الجهود المتعددة سواء كانت الدولية والاقليمية لحل الازمة الليبية هي:

اتفاقية الصخيرات: في ديسمبر2015، تم التوقيع على اتفاقية الصخيرات ، وبأشراف اممي افرزت " حكومة الوفاق الوطني" ، فهي تدير مرحلة انتقالية لمدة ثمانية عشر شهر، مع الاعتراف بان مجلس النواب المنتخب الذي اعتمد من قبل كل القوي الموقعة علية في 6من ابريل 2016.

غير ان الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية سرعان ما عاد لتعصف بوحدة الصف الليبي من جديد ولا سيما بعد اتضاح اتجاهات حكومة الوفاق الدعم في اتجاه تمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الامر الذي دفع بالمشير خليفة بلقاسم حفتر الي الإعلان بان الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته في ديسمبر2017، بعد انتهاء المدة الزمنية المحددة له، ومعه فقد انتهت ولاية " حكومة الوفاق الوطني" ، وبداء بتحركات عسكرية لمحاربة الجماعات المتطرفة التابعة لحكومة الوفاق، وهو الصراع التي قد اتسع واخذ عدة ابعاد دولية وإقليمية ما زلت مستمرة حتي الان. (همام، 2020، صفحة 358)

ثم بعد ذلك جاء اجتماع باريس حوال الازمة الليبية: والذي عقد في العاصمة باريس لقاء جمع كل اطراف النزاع الليبيين برعاية الرئيس الفرنسي " ايمانويل ماكرون " في الإليزيه، مع الأطراف الأربعة الرئيسية في الازمة الليبية ، وهم رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، والقائد العام المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وقد حضر اللقاء ممثلون عن حوالي عشر دول، ولقد اتفق الحاضرون على الالتزام بتوفير أجواء افضل للانتخابات الوطنية في 10، ديسمبر 2018، والعمل على توحيد مؤسسات الدولة ، كم نص الاتفاق على دعم جهود الأمم المتحدة في بناء مؤسسات امنية وعسكرية مهنية خاضعة للمحاسبة ومساءلة، ولكن واجهة الاتفاق مجموعة من الصعوبات التطبيقية وذلك حسب ما اعلن عنه غسان سلامة في حينها. (حسام و عماد، 2020، صفحة 71)

اما مؤتمر باليرموا لحل الازمة الليبية سياسيا: لقد سارعت روما الي عقد مؤتمر في 2018، لبحث مالات الازمة الليبية في باليرموا الإيطالية على اعتباره انه منصة مفيدة لا ظهار وحدة المجتمع الدولي من اجل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دعم عملية الاستقرار الليبية ، ولا يمكن قراءة الدعوة الي مؤتمر باليرموا الا في سياق التنافس الإيطالي الفرنسي على النفوذ في ليبيا، فهو لا غرور عند وصف المؤتمر من جهة إيطاليا بانه نوع من المناكفة السياسية ، وهو ردا على مؤتمر باريس، ولذلك فقد جاءت توصياته عامة ، ولا تتضمن أي بنود لحل للازمة الليبية، بل قد كان على عكس ذلك، فقد أضاف عنوان جديد للازمة الليبية الا وهو التنافس الفرنسي الإيطالي على النفوذ والسيطرة ، وهو ما قد ساهم في تعميق حالة الانقسام والتشظي داخل البلاد. (حسين، ، 2021، صفحة 5)

اما مؤتمر برلين ودورة في الحد من التدخل الخارجي: لقد نجح اجتماع القمة والذي قد استضافته العاصمة الألمانية برلين بمشاركة حوالي احدي عشر دولة من بينها فرنسا وبريطانيا والامارات ومصر وروسيا وتركيا وألمانيا ، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الاختراق مهم في مسار الازمة الليبية ، فقد تجسد ذلك في مواقفة الأطراف الليبية على تثبيت هدنه وقف اطلاق النار، كما تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بعدم المشاركة في الحرب الاهلية الدائرة في البلد ، وكذلك دعم حظر الاسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة ، كما اتفق المشاركون على تشكيل لجنة دولية لمراقبة اطلاق وقف النار، يتم تشكيلها بمبادرة من الأمم المتحدة (حسام و عماد، 2020، الصفحات 73-74).

ولذلك فان تلك المؤتمرات والاجتماعات وان اسفرت عن تقارب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين في الكثير من الأمور، الا انها قد اثرت عليها العديد من التحديات ، والتي يمكن اجمال البعض منها في الاتي: تعقيدات الوضع الميداني ، التدخلات الخارجية وحرب المصالح الاستراتيجية، فالتدخل الخارجي وتقاطع المصالح الإقليمية والدولية هي من ابرز التحديات التي تواجه الازمة الليبية ، فهناك من له مصالح اقتصادية، وهناك أيضا من له مصالح استراتيجية وجودية على الأرض، كما ان غياب دور الكيانات والتكتلات الإقليمية، يعبر عن غياب جهود إقليمية فاعلية وعلى راسها جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي، حيث يبقي التصور الخارجي هو العامل الحاسم للمعركة وفقا لمعادلة التنافس الاقتصادي النفطي سواء كانت بين الولايات المتحدة الامريكية ورسيا او فرنسا وإيطاليا ، وفي حراك لهم بداء الجميع يتقارب لأنهاء اللعبة الصراعية بمردود منفعي للكل. (موسي، 2020، صفحة 41)

4- انهيار مقومات السيادة الوطنية الليبية.

لقد اثر التدخل بشكل جلي وواضح فهو قد مس السيادة الوطنية، وقد ادي الي تقوية الهويات سواء كانت الجهوية او القبلية على حساب الهوية الوطنية ، وهو ما قد ظهر في ليبيا والتي يجب عليها تجاوز تأثيرات التدخل لإعادة بناء الدولة الحاضنة لجميع الاطياف الليبية ، والقيام ببناء القانون والدستور، حيث مثلت السنين الخمسة عشر الماضية غياب السيادة الوطنية وانتهائها ظاهريا في ليبيا ، وبالتالي فأنها أصبحت مفتوحة الي للاعبين اقليميين ودوليين يسعي كل منهم الي تحقيق مصالحة الخاصة ، بغض النظر للمصالح التي تحقق لليبيا ،المهم مصالح تلك الدول المتدخلة سواء كانت مع او تتعارض مع القانون الدولي ، وهو ما يعرف بسياسة المصالح. (احمد، 2023، صفحة 68)

ان تعدد الاعترافات قد ادي الي تعقيد المسائل القانونية المتعلقة بالسيادة، بحيث لم يعد هناك طرف واحد يتمتع بالشرعية الدولية بشكل كامل ، على الرغم بان الأمم المتحدة قد اعترفت بحكومة الوحدة الوطنية ثم من بعدها حكومة الوفاق الوطني الا ان ذلك لم يفضي الي انهاء حالة الانقسام السياسي، بل ظلت العديد من الدول الغربية والدول العربية تدعم الحكومات التي تم تشكيلها في الشرق الليبي.

ان استمرار تعدد الاعترافات مع غياب السلطة الفعلية الموحدة يمثل تحدي كبير في تطبيق مبدا السيادة الذي يستند الي السلطة الفعالة داخل الدولة ، وهذا ما قد يؤدي الي تجزئة السيادة وغياب التمثيل الكامل للشعب الليبي في الساحة الدولية. (الدعيكي، 2026، صفحة 363)

ثانيا : التداعيات الأمنية للتدخل الدولي في ليبيا.

ان ليبيا تعيش واقع انقسام سياسي حاد بين مجلس النواب والدولة منذ2014، ولقد كان لهذا الانقسام اثر سلبي على معدلات انتاج النفط من جانب وعلى الاقتصاد الليبي من جانب اخر، مما قد ادي الي ضعف في الأوضاع الأمنية ، والانقسام السياسي والاشتباكات على المرافق النفطية ، مما قد ادي الي تعطيل انتاج النفط وتصديره ، مما قد اضر بعموم الاقتصاد الليبي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما ان الاقتصاد السياسي قد ادي الي الانفاق العشوائي والموازي وطباعة النقود ، وارتفاع الدين العام المحلي ومعدلات التضخم ، ففي عام 2021، فقد بلغ الدين العام الي حوالي نحو 137مليار دينار ليبي منها 84مليار لحكومة الوحدة وحوالي 53مليار للحكومة الموازية ، الي جانب الوضع الأمني الهش ، حيث لا تزال اعمال العنف والشغب أمور شائعة ولا تزال المليشيات والقوات الأجنبية تشكل تهديد للاستقرار. (لطفي، 2021، صفحة 20)

1- تفكك الجيش وتلاشي الأجهزة الأمنية وحظر التسليح.

ان جهود الأمم المتحدة في التعامل مع الملف الليبي قد اقتصرت منذ الإطاحة بالنظام السابق على الجانب السياسي ، دون القيام بخطوات عملية لهيكلة المؤسسة العسكرية والقيام باستيعاب كل الفاصل المختلفة ، كما انها لم تنتبه أيضا الي أهمية الدفع في اتجاه القيام بتشكيل مؤسسات امنية تكون قادرة على ضبط الامن ومكافحة الإرهاب وفوضي انتشار السلاح. (الصغير، 2020، صفحة 450)

لقد تعزز انقسام المؤسسة العسكرية انطلاقا من عملية الكرامة في الشرق الليبي ، وعملية "فجر ليبيا" ، حيث قد تركزت القوي المسلحة بين كتلتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب.

وقد فشلت كل الحكومات الليبية المتعاقبة في القدرة على توحيد المؤسسة العسكرية ، فقد وجدت حكومة الوفاق نفسها مضطرة الي البحث عن ترتيبات خاصة بوزارة الدفاع ، وفقا للمادة الثامنة من اتفاقية الصخيرات ، فان مجلس رئاسة الوزراء هو المسؤول عن القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي، وبناء على ذلك فقد صدر عن المجلس الرئاسي القرار رقم 2 في 9-5-2016، القاضي على انشاء الحرس الجمهوري ومقرة في طرابلس وتكمن مهامه في تامين المقرات الرئاسية السيادية وأيضا المؤسسات العامة للدولة وتامين الأهداف الحيوية ، في خطوة في اتجاه ترتيب اوضاع الجيش الليبي وهيكلته ، بحكم انه يعاني من الضعف في الكفاءة والجاهزية، فضلا عن ولاءات الجيش التي تقاتل عناصر منه في الشرق وعناصر اخري في الغرب ، والتي لم تلق تحركاته الدعم اللازم من القوي الاقليمية والدولية الفاعلة. (حسين، دور القوي الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي " الصخيرات"، 2019، صفحة 69)

ولقد تحولت ليبيا الي ساحة للنزاعات الإقليمية والدولية وحروب بالوكالة ،تجمعت المليشيات والجماعات المتنافسة على السلطة تحت معسكرين متحاربين ، تمثلهما سلطتان متنافستان، هما حكومة الوحدة الوطنية التي يراسها عبدالحميد دبيبه، والمعترف بها دوليا ، والتي تستند الي دعم مليشيات المدن الغربية ومليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس وجماعة الاخوان المسلمين، مقابل سلطة المشير خليفة بلقاسم حفتر القائد العام للجيش الليبي والذي يسيطر على المنطقة الشرقية والجنوبية ويحظى بدعم من البرلمان (علي م.، 2020، صفحة 415)

في 16 سبتمبر2011، قد اصدر مجلس الامن القرار رقم (2009) لتنظيم استعمال الاسلحة في ليبيا ، لمعالجة فوضي انتشار السلاح بين المليشيات المناهضة لنظام القذافي ، واجراء تحقيق في جرائم الحرب، وفق هذه القرارات لم تتمكن ليبيا من رفع حضر السلاح على الرغم من تشكيل حكومات منتخبة ، منذ انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو في 2012،ومع تشكيل مجلس النواب ، فقد صدر القرار(2174) في أغسطس 2014،لينظم توريد السلاح عن طريق " بعثة الأمم المتحدة"، حيث ان القرار قد اناط البعثة بالرقابة على المنافذ الليبية.

وفي مارس 2016، قد اصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم(2278) والتي يقضي بتمديد حظر السلاح على ليبيا حتي يوليو 2017،وهو ما يقضي بحظر تصدير السلاح الي ليبيا. (عمر، 2019، الصفحات 55-56)

2- انتشار السلاح في الداخل والدول المجاورة.

ان السلاح منتشر بمختلف انواعه وبشكل واسع بين مختلف أبناء الشعب الليبي، بالإضافة الي وصول لدول الجوار أيضا، حتي ان قيمته قد ارتفعت داخل البلاد على اعتباره انه أداة امنية يجب ان يجوزها كل فرد ، وكل عائلة ، وكل قبيلة، كما ان قيمته قد ارتفعت خارج البلاد نتيجة للمتاجرة به، والاحتياج اليه من قبل الجماعات ذات الاجندات والبرامج المختلفة. (الاطرش ه.، 2019، صفحة 22)

ان حالة الانقسام السياسي والصراع المسلح بين الأطراف المتنافسة ، إضافة الي التدخلات الخارجية، لم تعق حل الازمة الليبية واطالة امدها فقط، بل قد كان لها تداعيات وانعكاسات على الامن القومي الليبي ، والامن القومي أيضا للدول المجاورة ، ان حالة الفراغ الأمني والعسكري جعل من البلاد مفتوحة للجماعات

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإرهابية والمهربين الذين قد وجدو في ليبيا المكان المناسب لتكثيف لتمويل نشاطاتهم واعمالهم الإرهابية في داخل ليبيا وخارجها ، مما قد انعكس سلبا على الامن القومي الليبي والامن القومي لدول الجوار كتونس ومصر وتشاد والسودان والنيجر، فان هشاشة المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية وانقسامها وتصارعها قد جعل من الجدود الليبية مفتوحة ، وأصبحت البلاد سوق مفتوح لتهريب السلاح والوقود والمخدرات ، وفتح الباب امام الهجرة الغير النظامية التي تعتبر اهم التهديدات على الامن القومي الليبي والامن الإقليمي والدولي وخاصة دول المقصد أوروبا. (كلوخ و الصلف، 2026، صفحة 31)

على الرغم من ان ليبيا ما زلت تحت الحظر الدولي لتجارة السلاح ، الا ان ذلك لم يمنع الدول الخارجية من تزويد حلفائها بالسلاح والعتاد العسكري ففي الشرق الليبي فقد شكلت الحدود المصرية الليبية معبر لتمويل الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة بلقاسم حفتر في الشرق بالعتاد العسكري، كذلك الامارات العربية المتحدة، في المقابل فقد قامت تركيا بإرجاع التوازن بين القوة المتصارعة عبر دعمها قوات المنطقة الغربية ، حيث قدمت تمويل عسكري للمقاتلين عملية فجر ليبيا، وكذلك القيام بتوقيه اتفاقية تعاون عسكري وامني مع حكومة الوفاق الوطني. (الجروشي، 2023)

3- مشاركة الجماعات الدينية.

مشاركة جماعات دينية متطرفة في الإطاحة بالنظام السابق ، وهي محملة بأجندات مختلفة تماما عن مرامي الاخرين واهدافهم في تغيير النظام . (الاطرش ه.، 2019، صفحة 23) ، فقد ادي ذلك الي صعود الجماعات الإرهابية ، فقد استغلت العديد من التنظيمات مثل القاعدة وداعش ، الفراغ الأمني في ليبيا لتأسيس وجودها في ليبيا ، كما قد حدث في سرت ودرنه ، فهي قد انتقلت من العراق وسوريا ومصر وتونس والسودان الي ليبيا ، مستغلين الحدود المفتوحة ، مما قد شكل خطر على امن الدولة والامن الإقليمي. (الزرقاني، 2025، صفحة 98)

4-دور التدخل الدولي والإقليمي في تمديد الصراع الليبي.

ان حالة تضارب المصالح التي قد نشأت بين الأطراف الدولية والإقليمية مع القوي الداخلية الليبية ، وخاصة على المستوي الايديولوجي قد حفزت الأطراف الدولية على تقديم دعم لمختلف الأطراف المتصارعة في ليبيا ، وخصوصا الدعم العسكري الذي قد عزز من حالة توازن القوي الداخلية، بالإضافة الي قيام بعض الأطراف الخارجية الي القيام بفساد عملية السلام ، من خلال عمليات التسليح ، رغم ان ليبيا ما زلت تحت الحظر الدولي لتجارة السلاح ، الا ان ذلك لم يمنع القوي الخارجية من القيام بتزويد حلفائها بالعتاد العسكري ففي الشرق الليبي قد شكلت الحدود المصرية معبر لتمويل قوات الجيش الليبي ، كذلك أيضا الامارات العربية المتحدة بالتعاون مع مصر مثلت مصدر للدعم العسكري في معظم الحروب التي خاضها الجيش الليبي ، وابرزها حرب طرابلس التي خاضها الجيش الليبي في 2019، بحيث ان الدعم الاماراتي قد تحاوز 100 مليون دولار على الأسلحة التي قدمتها للجيش الليبي للفترة ما بين 2014- 2020.

في المقابل فان تركيا فقد حاولت ارجاع التوازن بين طرفي القوي المتصارعة عبر قوات المنطقة الغربية عبر دعمها عسكريا وتمويلها لمقاتلين لعملية فجر ليبيا، ولم تقف عند ذلك ، فبعد ميل موازين لقوات الجيش الليبي في حرب طرابلس، التي كاد يسيطر فيها الجيش على العاصمة ، تدخلت تركيا لتعيد موازين القوي بين الأطراف المتصارعة عبر اتفاقية التعاون الدولي. (الجروشي، 2023)

5-انتشار القواعد العسكرية.

ان التدخلات الأجنبية للقوي الخارجية لم تقتصر على دعم الفصائل المسلحة فحسب، بل شملت أيضا ان شاء قواعد عسكرية من قبل العديد من الدول ومن ابرزوها روسيا والامارات وتركيا.

روسيا: فقد عززت تواجدها العسكري في عدة مناطق من خلال قواعد استراتيجية مثل قاعدة الجفرة ، والتي شهدت العديد من التحديثات لمدرج ومهابط الطائرات ومنظومة الدفاع الجوي ، وأيضا قاعدة برك الشاطئ والتي تستخدم كمركز لوجستي ، بالإضافة الي قاعدة القرضابية والسارة.

الامارات : فقد دعت مصالحها انشاء قاعدة" الخادم" وهي جنوب مدينة بنغازي من اجل تسيير الطائرات المسيرة ، كما انها تقيم غرفة عمليات داخل قاعدة الجفرة.

تركيا: فهي قد انشات وجودا عسكرية في منطقة الغرب الليبي دعما لحكومة الوفاق الوطني ، فاستغلت قاعدة امعيتيقة في طرابلس كغرفة عمليات، الي جانب قاعدة الوطية القريبة من الحدود التونسية. (الكشر، 2025، الصفحات 54-55)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاتمة:

في الختام فان البحث فقد تطرق الي موضوع مهم وهو تداعيات التدخل الدولي على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ، حيث يتضح لنا ان للتدخل الدولي في ليبيا عام 2011 تداعيات كبيرة على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني مما قد انعكس بتداعيات سلبية على مختلف جوانب الحياة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، لان بهذا التدخل فقد انهارت جميع مؤسسات الدولة ، وانهيار النظام ، مما قد ساهم في ترك فراغ سياسي وامني أدت الي تصعيد اعمال العنف والصراعات الداخلية ، كما قد اثرت التدخلات الدولية على حالة عدم الاستقرار السياسي من خلال تغذية الانقسامات السياسية بين الأطراف المختلفة، مما قد عمق من جهود التسوية السياسية وجعل من تحقيق الاستقرار السياسي مهمة في غاية التعقيد.

النتائج :

1- ان التدخل الدولي في ليبيا لقد مر بمراحل عدة ، شاركت فيها العديد من الأطراف الإقليمية والدولية ، قد امتاز هذا التدخل بالسرعة ، وتم توظيف هذا التدخل لتحقيق مصلحة كل طرف من الأطراف المتدخلة ، مما ادخل البلاد في حالة من الفوضى في ظل تعدد المصالح المتعارضة.

2- ان التدخل الدولي يعتبر هو السبب الرئيس وراء انهيار الدولة في ليبيا ، واندلاع الصراعات التي قد حدثت في ليبيا منذ 2011، حيث لم يتم التخطيط لما بعد العملية العسكرية لحلف شمال الأطلسي.

3- يجب الاستفادة من وضع ومكانه ليبيا الاقتصادية ، كمتغير مشجع يجعل منها اكثر تحررا ، بدلا من ان تقع لقمة ضائعة وسهلة في يد القوي الخارجية العابثة بأمن واستقرار ليبيا ، فهي ليست دولة فقيرة تبحث عن من يغدي القوة النافذة.

4- ان انعدام الثقة بين الأطراف الليبية قد فتح المجال امام التدخلات الخارجية ، والتي بدورها قد استغلت الموقف لصالحها من اجل تحقيق اكبر قد من المكاسب السياسية والاقتصادية والأمنية.

التوصيات:

1- العمل على الحد من التدخلات الخارجية المتنافسة في النزاعات الداخلية في الدول لما لها من تأثيرات وتداعيات سلبية على فرص تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

2- يجب على الأمم المتحدة وضع اليات دولية تكون اكثر وضوحا من اجل مراقبة تنفيذ قرارات مجلس الامن ، حتي لا تحدث تجاوزات في حدود التفويض.

3- يجب العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة المراحل الانتقالية في فترة ما بعد النزاعات المسلحة الداخلية ، بما يضمن وجود مؤسسات تكون قادرة على توفير الامن والسلامة وإدارة الشؤون العامة.

4- على كل الأطراف الليبية الابعاد عن كل التدخلات الدولية والإقليمية التي تدعمها بالسلاح والعتاد في صراعاتها الداخلية، وسحب كل القواعد والجنود الأجانب الموجودين على الأراضي الليبية ، والعمل على الدفع في اتجاه إنجاح العملية السياسية من خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية تلبي طموحات كل الليبيين.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع:

1- ابراهيم على الزرقاني. (8 10, 2025). الاوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا ما بعد التدخل الدولي عام 2011. *مجلة البحوث الاكاديمية العلوم الانسانية* ،

2-ابراهيم على الصغير. (2020). اثر الصراع السياسي المتعدد في اتجاهات الاقتصاد الليبي -دراسة وصفية في المجتمع الليبي خلال الفترة(2011-2019) . *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 250). الجفرة -ليبيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

3-احمد الزروق الرشيد، عبدالكريم مسعود ادبيش، و الرشيد. (ديسمبر, 2017). اإشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغيات توافق القوي الداخلية 2011-2016. *مجلة مدارات سياسية*،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4-احمد قاسم حسين. (يناير, 2019). دور القوي الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي " الصخيرات". *سياسات عربية*.
5-احمد قاسم حسين. (25 يونيو, 2021). . تم الاسترداد من المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary
6- احمد قاسم حسين. (25 يونيو, 2021). *المؤتمرات الليبية والازمة الليبية : السياقات والمالات*. تم الاسترداد من المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات : https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/International-conferences-and-the-Libyan-crisis-contex
7- احمد همام محمد همام. (2020). الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التحاذبات الاقليمية والدولية . *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 358). الجفرة - ليبيا : المركز الدينقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية .
8- ايهاب باسل حمودي. (30 ابريل , 2024). *صراع القوي الدولية والاقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي* . تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات : https://studies.aljazeera.net/ar/article/
9- تصر ابوعجيلة الشوشان. (يوتنو, 2026). الامكانيات المستقبلية للتعاون الدولي في تسوية الازمة الليبية 2011-2025. *مجلة الاصالة*.
10- حازم احمد موسي. (2020). مكانه الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الاقليمي والدولي . *ابعاد الصراع الدولي والاقليمي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 31). الجفرة -ليبيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
11- حبيب سومية ، شكاكطة عبدالكريم، و سوميه. (31 12, 2023). التدخل الدولي في ليبيا وانعكاسة على امن واستقرار الدولة الوطنية. *مجلة السياسة العالمية*.
12- حليمة احمد محمد حمزة. (2020). تداعيات التدخل الدولي في ليبيا بين الايجابي والسلبي. *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي على امن واستقرار ليبيا* (الصفحات 390-391). الجفرة - ليبيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
13- خيري عمر. (30 9, 2019). التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 وانعكاسة السياسية . *مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية*
14- سالم دينار علي. (يناير, 2025). اثار الانقسام السياسي وتدعياته على االاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في ليبيا. *المجلة العلمية لكلية التربية*
15- ستيفاني ويليامز. (15 يوليو, 2023). التدخل الخارجي في ليبيا ...طرق على باب مفتوح . *المجلة* .
16- عادل عامر. (30 اغسطس, 2025). *التدخل الدولي في ليبيا مرهونا بحجم التهديد لهذه المصالح* . تم الاسترداد من الدليل نيوز: https://aldaleelnews.com/
17-عبد الرؤف الجروشي. (28 يوليو, 2023). *اثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مراحلة ما بعد القذافي* . تم الاسترداد من مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية : https://mediterraneancss.uk/
18- عبد السميع بلعيد محمد العجرم. (2020). شرعية التدخل الخارجي واثرة على الانقسام الداخلي في ليبيا . *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 376). الجفرة - ليبيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
19- عبدالحي على قاسم صالح. (2020). خيار التسوية السياسية الليبية في ضوء معطيات المساعي الدولية الراهنة . *ابعاد الصراع الاقليمي الدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 12). الجفرة - ليبيا : المركز الدينقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية .
20- عبدالرحمن المهدي ذياب. (3 يونيو , 2026). التدخل الدولي في ليبيا واشكالية بناء الدولة : دراسة تحليلية في ضوء مبدا مسؤولية الحماية خلال الفترة 2011-2016. *مجلة الفاروق للعلوم* .
21- على حبران احمد. (2023). تداعيات التدخل الدولي الانساني في ليبيا : دراسة في المفاهيم والاشكال. *مجلة شروس*
22- على مصباح عمر الصلف ، حمودة المختار سالم كلوخ، و الصلف. (2 مارس, 2026). تداعيات واتعكسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري. *مجلة التفاني للعلوم للانسانية والتطبيقية*.
23- فرج حسن الاطرش. (2020). الدوافع الاقتصادية وراء التدخل الخارجي في ليبيا. *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 319). الجفرة - ليبيا: المركز الديقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية.
24- لبيد عماد، زويوش حسام، و عماد. (2020). المبادرات السياسية لتسوبة الازمة الليبية في ظل التجذبات الاقليمية والدولية. *ابعاد الصراع الاقليمي الدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 74). الجفرة -ليبيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
25- محمد القايدي. (11 سبتمبر, 2023). *الازمة الليبية : الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية* . تم الاسترداد من مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية : https://mediterraneancss.uk/

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

26- محمد صالح الزواهرة. (5 مارس, 2023). التدخل الدولي في ليبيا بين مصالح القوي والنزاعات الدخلية الليبية بين عامي (2011-2021). *العلوم السياسية والقانونية* .
27- محمد عبدالحفيظ الشيخ. (ديسمبر, 2018). التدخل الدولي في ليبيا بين الابعاد الانسانية ومصالح القوي الكبري . *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*.
28- محمد عبدالحفيظ الشيخ. (2020). التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية. *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 56). الجفرة- ليبيا : المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
29- محمود على محمود خيراللة، هبة محمود طاهر محمد، و خيراللة. (10 10, 2025). المسؤولية الدولية عن التدخلات الاجنبية في النزاعات الداخلية المسلحة " الحالة الليبية انموذجا". *المجلة الافروآسيوية للبحث العلمي*.
30- محمود نعمان رضوان الحاج علي. (2020). مسؤلية حلف الناتو عن التدخل الدولي غير المشروع في ليبيا . *ابعاد الصراع الاقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا* (صفحة 415). الجغرة- ليبيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
31- مراد صافو ، ادريس عطية، و صافو. (31 ديسمبر, 2021). التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الازمة الدولية. *مجلة ابحاث قانونية وسياسية*.
32- معمر محمد الكشر. (14 9, 2025). اثار وتداعيات التدخل الخارجي على الامن القومي الليبي ما بعد 2011(دراسة تحليلية). *مجلة البحوث الاكاديمية (العلوم الانسانية)*.
33- مني حسين عبيد. (2 1, 2012). ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا . *مجلة مركز الدراسات الدولية* .
34- نور الهدي نوري محمد. (30 سبتمبر, 2025). التدخل التركي واثرة على الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد 2011. *مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث*
35- نوري امبارك الدعيكي. (8 فبراير, 2026). اشكالية السيادة والتدخل الدولي في ليبيا بعد 2011 دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي العام . *المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية* .
36- هالة احمد الاطرش. (يناير, 2019). اثر التدخل الدولي في سيادة الدولة الليبية وبنائها. *محلة مركز دراسات القانون والمجتمع* .
37- يوسف خليفة يوسف ناعم. (ديسمبر, 2024). تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الجارحية الليبية من 2011-2023. *مجلة شروس* .
38- يوسف لطفي. (22 11, 2021). *التدخلات الخارجية في ليبيا .... الاسباب والنتائج* . تم الاسترداد من صالون: https://fikercenter.com/

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).